المركز الجامعي *أحمد بن يحي الونشريسي* تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

الصيرفة الالكترونية ودورها في تنمية القطاع المصرفي في الجزائر

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA –وكالة تيسمسيلت–

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

–تخصص علوم المالية–

إعداد الطالب:

– عبدالنور دحو

إشراف الأستاذ:

سعد الله بكاري

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	**زيان بروجة علي**	**رئيسا**
الأستاذ:	**بكاري سعد الله**	**مقررا**
الأستاذ:	**حايد حميد**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

الشكر

الحمد لله الذي وفقنا ومنحنا القوة والصبر لإتمام هذا العمل .

وبعد اتمام هذا العمل اتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **"بكاري سعد الله"**

والى صديقي واخي الذي منحني يد العون طيلة هذا المشوار **"ابراهيم ورجاني"**

وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد

و إلى كل أساتذتنا الكرام.

عبدالنور

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ "سورة النمل الآية ٤٠"

أهدي عملي هذا والذي وفقني الله في إتمامه إلى:

من حملتني وهنا على وهن، إلى قرة عيني

إلى التي سهرت لتربيتي وتعليمي وتألمت لآلامي.

إلى أعز ما لدي في هذا الكون.

"**أمي** العزيزة حفظها الله"

وإلى الذي لم يدخر جهدا لتربيتي "**أبي** حفظه الله"

وإلى الذي لو عبرت الكلمات لن تعبر عما يحمله قلبي له، إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والتعلم، إلى الذي لم يبخل علي بنصائحه طوال مشواري الدراسي

"مشرفي الأستاذ بكاري سعد الله "

إلى إخوتي وأخواتي وخاصة أختي الصغيرة هاجر و با الأخص إلى روح أختي الطاهرة رحمها الله " **سومية** "

إلى أصدقائي: "بلال عرجان ، تاج الدين خلادي ، ابراهيم ورجاني ، امين نوباجي، قاضي مولاي، ابوداوود دراوش ،وليد بحية ، امين صادق ، اغيلاس مرموشي ، جمال حمري، جلول مزاوي، عمر عاصي، حكيم عاصي، احمد بن عربي، بشير الحاج عثمان، أمين سي بشير، عبدالقادر لحياني، والى كل زملائي في العمل.

إلى زميلاتي: " هجيرة مغاني ، هاجر بن تمرة، اسيا قباز ، دنيا بلقبلي ، ربوح ايمان ، مازوري فاطمة "و إلى كل اصدقاء الدراسة و الأحباب .

وإلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أهدي لهم ثمرة عملي المتواضع.

*عبد النور *

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	صور المعاملات المصرفية الالكترونية	4
2-3	الهيئات العليا و العملية للبنك الوطني الجزائري	61
3-3	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري تيسمسيلت	62

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	امثلة عن تكنولوجيات الاعلام و وظائفها	37
2-2	امثلة عن تكنولوجيات الاتصال و وظائفها	38
3-3	خطوات عملية السحب من جهاز الصراف الالي	68
4-3	منح بطاقات CIB للمتعاملين في الوكالة	70
5-3	اقبال العملاء على استخدام الاجهزة المتوفرة	73
6-3	اشكال الصيرفة في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت	76

ملخص:

نظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الإلكترونية للإقتصاد و مجهودات الجزائر لمحاولة النهوض بإقتصادها من حالة الركود المزرية و تسريع و تنشيط حركته رأت الجزائر ضرورة تطوير نظامها المصرفي و مواكبة كل ما هو جديد، فبادرت بإصلاحات عديدة لتهيئته إلى هذا الحدث لكن لم يكتب لها النجاح لحد الأن حيث كل إصلاح جاء بأفكار معضمها لم ترى النور بسبب التماطل في تطبيق القوانين و إحترامها و بسبب الفساد و سوء التسيير و خاصة إصلاح 1991 الذي يعتبر نقلة حقيقية في تاريخ النظام المصرفي الجزائري .

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الالكترونية، تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وسائل الدفع، القطاع المصرفي، المقاصة الالكترونية.

Résumé :

Vu l'importance de ce qui est prévu par la banque électronique à l'économie et les efforts de l'Algérie de tenter d'avancement de son économie à partir du cas de récession désastreuse et d'accélérer et d'activer son développement économique.

Cette dernière a besoin de développer son système bancaire et tenir avec ce qui est nouveau, elle a pris l'initiative de plusieurs réformes pour se préparer à cet événement, mais ces reformes n'ont pas réussi pour autant que toutes les idées n'ont pas vu la lumière en raison de la bureaucratie dans la mise en œuvre des lois et sont non-respect. Ainsi que la corruption et la mauvaise gestion.

Les réformes en 1991 n'ont pas aboutir à un réel changement dans l'histoire du système bancaire algérien.

Mots clés: services bancaires électroniques, La technologie de l'information et communication, les modes de paiement, le secteur bancaire, la compensation électronique.

الفهرس

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة.....أ

الفصل الاول : الصيرفة الالكترونية في ظل توفر وسائل الدفع الحديثة.....01

تمهيد.....02

المبحث الاول: الصيرفة الالكترونية.....03

المطلب الاول: تعريف وتطور الصيرفة الالكترونية.....03

المطلب الثاني: خدمات الصيرفة الالكترونية.....05

المطلب الثالث: البنوك الالكترونية.....14

المبحث الثاني : أساليب الدفع الالكتروني.....15

المطلب الاول: مفهوم الدفع الالكتروني.....15

المطلب الثاني: وسائل أنظمة الدفع الالكتروني.....16

المطلب الثالث: انعكاس تطبيق الدفع الالكتروني على المصارف.....19

المبحث الثالث : الصيرفة الالكترونية في ظل وسائل الدفع الحديثة.....21

المطلب الاول: البيئة المصرفية الالكترونية.....21

المطلب الثاني: مراحل تطور العمل المصرفي.....22

المطلب الثالث: دور البنوك الالكترونية في تنشيط الصيرفة 25

خلاصة الفصل.....27

الفصل الثاني : الاصلاحات المتعاقبة للنظام المصرفي الجزائري في خضم تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال.....28

تمهيد.....29

المبحث الاول : نظرة عامة حول النظام المصرفي الجزائري.....30

المطلب الاول: أهم إصلاحات سنة 1986-1988 وقانون النقد و القرض.....30

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد التأميم.....31

المطلب الثالث: أفاق إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل (E-banking).....33

المبحث الثاني : مزايا ومخاطر (TIC) على أنظمة الجهاز المصرفي.....35

المطلب الاول: تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري.....35

المطلب الثاني: مزايا تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري.....40

المطلب الثالث: مخاطر وعوائق استخدام (TIC) في القطاع المصرفي.....41

المبحث الثالث : واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النظام المصرفي الجزائري.....44

المطلب الاول: وضعية شبكة الانترنيت ومشروع الجزائر الالكترونية 2013.....44

المطلب الثاني: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وفوائد اعتمادها.....46

المطلب الثالث: أهم الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر.....49

المبحث الرابع : أهم السياسات المطبقة للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري.....51

المطلب الاول: القوانين المنظمة لبرامج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.....51

المطلب الثاني: التطورات التكنولوجية في العمل البنكي الجزائري.....52

المطلب الثالث: مواكبة المعايير الدولية من طرف البنوك الجزائرية.....54

خلاصة الفصل.....57

الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت BNA.....58

تمهيد.....59

المبحث الاول : البنك الوطني الجزائري.....60

المطلب الاول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري.....60

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA.....61

المطلب الثالث: وظائف و أهداف البنك الوطني الجزائري.....66

المبحث الثاني : التحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري في تطبيق انظمة الدفع المتوفرة.....68

المطلب الاول: نظم الدفع المتوفرة في البنك.....68

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الوكالة حول تطبيق مشروع الصيرفة الالكترونية.....73

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية بالنسبة للوكالة.....75

المبحث الثالث : اثر الصيرفة الالكترونية في نشاط البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت...77

المطلب الاول: : الوضعية التكنولوجية للوكالة 77

المطلب الثاني: تاثير الصيرفة الالكترونية على انتاجية وفعالية نشاط الوكالة.....79

المطلب الثالث: فاعلية الصيرفة الالكترونية في انظمة البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت..80

خلاصة الفصل.....82

خاتمة.....83

قائمة المراجع..... 89

مقدمة:

تشكل الصناعة المصرفية أحد أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية التي ارتقت لها المجتمعات البشرية عبر تطورها، نظرا لإسهامها الواسع في توفير متطلبات الاستثمار والتنمية، إذ يمكن قياس مستوى التقدم والتطور الاقتصادي لأي مجتمع ما بمدى كفاءة ونجاعة نظامه البنكي ونوعية خدماته المقدمة.

ومع بداية الانتقال إلى عصر المعرفة والمعلومات، ومع ظهور التجارة الالكترونية في ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، عرفت القطاع المصرفي تطبيق نظم ووسائل جديدة حققت السرعة في الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيا الحديثة، و تمثلت أساسا في الاستخدام الواسع لوسائل الدفع والسداد الالكترونية.

كما ان وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها وما صاحبها من التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط ، وانتشارفكرة استثمار الانترنت في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية ، ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات التي أصبحت المحدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات الأعمال والمال ، في ظل ذلك كله ، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط ، للتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ اعمال عبر خط خاص ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل ، الى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوى موقعه كافة البرمجيات اللازمة للاعمال المصرفية.

يمثل البنك الالكتروني أحد مواضيع ما اصطلح عليه بالاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت.

وفي هذا الصّدد و نظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الإلكترونية للإقتصاد تعمل المصارف الجزائرية على تطوير أنظمتها المصرفية من خلال طرحها لعدة مشاريع واصلاحات من شانها عصرنة النظام المصرفي الجزائري والإرتقاء به لأعلى المستويات .

ومن هنا يأتي تسليط الضوء على الصيرفة الإلكترونية بإعتبارها أهم مفرزات الاقتصاد الحديث، ومعرفة مدى إستجابة البنوك الجزائرية لها،كما سيتم اسقاط الجانب النظري على البنك الوطني الجزائري و بالظبط وكالة تيسمسيلت و سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي يطرحها البحث.

I.إشكالية البحث:

بناءاً على ماسبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية البحث التي سيتم معالجتها في هذا البحث كمايلي:

- **ما مدى مساهمة الصيرفة الالكترونية في تنمية القطاع المصرفي الجزائري ؟**

- وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموظوع إرتئينا إلى تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا يقصد بتنمية القطاع المصرفي، وهل تواكب الدول العربية التطورات الحاصلة في القطاع المصرفي ؟

2- فيما تتمثل الصيرفة الالكترونية باعتبارها اهم اوجه هذا القطاع ؟

3- ما هي المصارف الإلكترونية وماذا تقدم من خدمات تميزها عن المصارف العادية ؟

4- ماهو واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؟ وما مدى إستعداد القطاع المالي والمصرفي لهذا التغّير في الجزائر؟

II.فرضيات البحث:

قصد تسهيل الاجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا ويمكن حصرها فيما يلي :

1-يقصد بنمو القطاع المصرفي تلك السياسات و الاجرائات الحديثة و المنتهجة في المجال .

2- تتمثل الصيرفة الإلكترونية في إتباع أساليب الدفع الحديثة في النشاط المصرفي.

3-المصارف الالكترونية هي مصارف حديثة تقوم بتسوية مختلف المعاملات بوسائل دفع حديثة وخدمات مميزة تخفض من الوقت والتكاليف.

4-إن تأخر الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لاسيما في ميدان المعلومات والإتصال جعل تقصيرا في إستعمال المصارف لهذه التكنولوجيا و هذا لم ياثر في ضعف أداء الخدمات المصرفية، ومن أجل مواكبة هذه

التطورات تبنت إدارات المصارف الجزائرية إستراتجيات مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة، في ظل الإنفتاح المالي والتحرير المصرفي.

III.اسباب اختيار الموضوع:

هناك مبررات عديدة دفعتنا للإختيار الموضوع نذكر منها:

– الرغبة الذاتية في فهم المصطلحات حديثة النشأة ومنها البنكية وتكوين فكرة عامة عنها، والتي بدأ ذكرها يتكرر في الآونة الأخيرة : كالصيرفة الالكترونية، البنوك الإلكترونية ، أساليب الدفع الحديثة وكيفية عملها.

– التعرف على أهم التطورات العالمية الحاصلة في قطاع الإقتصاد، وبالتحديد التي مست الصناعة البنكية الدولية.

– معرفة مامدى إستجابة البنوك الجزائرية لمثل هذه التغيرات الحاصلة وما هو إستعداد أنظمتها حيال ذلك.

IV.اهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث بإعتبار ان العالم يشهد تبلور تحولات إقتصادية عميقة تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي أدّت إلى بناء مجتمع المعلومات وتشييد الإقتصاد تكنولوجيا، ونخص بالذكر "الصيرفة لإلكترونية"، إذ أن هذا التطورالتكنولوجي أدّى إلى إحداث نقلة مهمة في مجال وسائل الدفع، ومنها تظهر الأهمية البالغة للموضوع ممّا دفعنا إلى محاولة دراسة تجربة الجزائر في هذا المجال

V.اهداف البحث:

ترمي هذه الدراسة بعد الإجابة على الإشكالية المطروحة آنفاً ، ومختلف التساؤلات السالفة الذكر إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

– محا ولة تسليط الضوء على القطاع المصرفي ومختلف انظمته، بإعتباره من القطاعات المعصرنة.

–إبرا ز ماهي الصيرفة الإلكترونية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المصارف الإلكترونية.

–إبرا ز أهمية إعتماد الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية.

VI.حدود البحث:

تتحدد دراستنا للموضوع من جانبين الزّماني والمكاني:

أ – **الجانب المكاني**:ويتمثل في الدراسة التطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت.

ب– **الجانب الزماني** :إقتصرت دراستنا على السنوات من **2008** إلى**2013**.

VII.منهج البحث:

اقتضت طبيعة البحث التعامل مع عدة مناهج متكاملة ومتناسقة من أجل الإلمام بمحاور الدراسة فقد تم الإعتماد على:

- المنهج الاستقرائي في أغلب الدراسة، إذ يتعلق بمختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة في البحث.
- المنهج الاستنباطي لإستعراض أهم التطورات التي مرّت بها الصيرفة الإلكترونية بما فيها البطاقات البنكية.
- بالإضافة إلى الاعتماد على زيارات ميدانية، التي اجريناها في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت.

VIII.الدرا سات السابقة:

حسب الإطلاع و في حدود ما توفر لدينا من معلومات و مراجع حول موضوع البحث هناك مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت موضوع القطاع المصرفي ، والصيرفة الإلكترونية في الجزائر نذكر منها مايلى:

- دراسة (**رشيد بوعافية 2005**) مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص :نقود مالية وبنوك في كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة البليدة ، بعنوان ": **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري الآفاق والتحديات**"، وترمي هذه الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على التجارة الإلكترونية و النظام المصرفي وكذا المصارف الإلكترونية، كما تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز وتقويم الإصلاحات

المصرفية في الجزائر، كما أبرز الباحث من خلال بحثه ضرورة إعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، وكيفية أدائها مستقبلا في الجزائر.

- دراسة (**عبد الرحيم وهيبة 2006**) مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر2006 ، بعنوان"**إحلال وسائل الدفع التقليدية بالإلكترونية** "، وتهدف الدراسة الى التعرف على اهم الاصلاحات التي مر بها الجهاز المصرفي الجزائري، كما تستعرض الدراسة أهم وسائل الدفع الحديثة التي جاءت بها الثورة التكنولوجية الحديثة وضرورة مواكبتها من قبل النظام المصرفي الجزائري لأجل السير في ركب التقدم ومواكبة التطورات والتغيرات التي تشهدها الصناعة البنكية.
- دراسة (**جيلا لي أحمد مسري 2007**) مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية بجامعة دمشق ، بعنوان : "**نشأة وتطّور النظام المصرفي في الجزائر –البطاقات والنقود الإلكترونية نموذجاً** " ، وهدف الباحث من خلاله إلى إبراز وتوضيح أهم المحطات والتحّولات التي مّر بها النظام المصرفي الجزائري بإعتباره الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الإقتصاد، كما هدف إلى تكوين فكرة عامة حول الصيرفة الإلكترونية وذلك من خلال التطّرق إلى : نشأتها، تعريفها، وسرد انواعها ووسائطها الالكترونية ومزايا ومزايا ومشاكل هذا النمط من الصيرفة، وفي الأخير تهدف هذه الدراسة من خلال هذت البحث الى معرفة واقع هذا النوع من الصيرفة في الجزائر وما هي الجهود المبذولة في سبيل تطبيق هذا النوع من الصيرفة، وما أثر هذه التجربة على المصارف الجزائرية والكشف عن التحديات التي تواجهها.

IX.محتويات البحث:

محاولة لإلمام بجوانب البحث ارتأينا أن نقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول تتقدمهم مقدمة وتليهم خاتمة.

حيث تناولنا في الفصل الأول: الصيرفة الالكترونية في ظل توفر وسائل الدفع الحديثة، وتم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، الاول منها كان حول الصيرفة الالكترونية ويشمل تعريفها وتطوراتها وخدماتها، وفي الجزئ الثاني من الفصل اساليب الدفع الالكتروني بمفهومها ومخاطرها ووسائلها، اما المبحث الاخير فكان حول الصيرفة الالكترونية في ظل وسائل الدفع الحديثة ويحتوي على البيئة المصرفية الالكترونية، ومراحل تطور العمل المصرفي بالاظافة الى دور البنوك الالكترونية في تنشيط الصيرفة.

اما الفصل الثاني، فقد خصصناه لدراسة الاصلاحات المتعاقبة للنظام المصرفي الجزائري في خضم تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال قمنا بقسيمه الى اربعة مباحث، الاول حول النظام المصرفي واهم الاصلاحات فيه والموالية للتاميم و أفاق الإصلاحات في ظل (E-banking)، وفي الجزئ الثاني من هذا الفصل تطرقنا الى مزايا ومخاطر (TIC) على أنظمة الجهاز المصرفي، والذي تم تقسيمه الى تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري، مزاياها، مخاطرها ، وفي المبحث الثالث تناولنا واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النظام المصرفي الجزائري بتسليط الضوء على شبكة الانترنيت والتجارة الالكترونية والاجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر، اما في المبحث الرابع درسنا أهم السياسات المطبقة للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري بالتطرق للقوانين المنظمة لبرامج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التطورات التكنولوجية بلاظافة الى مواكبة المعايير الدولية من طرف البنوك الجزائرية.

وبالنسبة للفصل الثالث فقمنا بدراسة تطبيقية حول مدى إستخدام الصيرفة الإلكترونية على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت، وقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث تناولنا فيها: البنك الوطني الجزائري، نشاته وتطوره ، هيكله التنظيمي، وظائفه واهدافه، وفي المبحث الثاني التحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري في تطبيق انظمة الدفع المتوفرة من حيث نظم الدفع المتوفرة في البنك والتحديات التي تواجه الوكالة ومزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية بالنسبة للوكالة، وفي اخر مبحث تناولنا اثر الصيرفة الالكترونية في نشاط البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلتBNA

من حيث الوضعية التكنولوجية للبنك و تاثير الصيرفة الالكترونية على انتاجية وفعالية نشاط البنك بالاظافة الى فاعلية الصيرفة الالكترونية في انظمة البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت BNA .

X.صعوبات البحث :

أثناء إعدادنا لهذا البحث، و كغيرنا من الباحثين واجهتنا بعض الصعوبات نرى من الضروري ذكر بعضها:

- حداثة الموضوع خلقت جوا من غياب المراجع وخاصة بامكتبة المركز الجامعي تيسمسيلت.

- نقص المراجع الخاصة بموضوع الدراسة و خاصة الكتب و ان وجدت فهي قديمة، و نظرا للتطور السريع الذي تعرفه تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بصفة عامة، و تكنولوجيا الإنترنت بصفة خاصة فان المعلومات الواردة في هذه الكتب تصبح عديمة الفائدة.

- صعوبة إجراء الدراسات التطبيقية الخاصة بهذا الموضوع في الجزائر، بالنظر إلى التأخر الكبير الذي شهدته الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية.

- ثقافة الإنغلاق التي مازالت تنتهجها المؤسسات الجزائرية و رفضها للتعاون مع الطلبة الباحثين بحجة سرية المعلومات.

تمهيد:

لقد عرف عالم الأعمال المصرفية تحولا علميا من أبعاد وأهداف استراتيجيات المصارف في العقود القليلة الأخيرة وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعولمة الأسواق المالية والمصرفية,ولعل هذا ما أدى بالمؤسسات المصرفية خاصة والمالية عامة بالاتجاه نحو تقديم نوع جديد من الخدمات يتماشى مع ما أصبحت تتسم به سوق الصيرفة.ومن هنا يرى البغض أن على المصارف أن تطور من أدائها تماشيا مع الظروف المحيطة بها بما يتجسد هذا التطور في الصيرفة الالكترونية.

ارتأينا ان نتطرق في هذا الفصل الى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث اننا تطرقنا الى الصيرفة الالكترونية كأول مبحث، وفي المبحث الثاني اساليب الدفع الالكتروني، اما المبحث الاخير فكان يتمحور حول الصيرفة الالكترونية في ظل وسائل الدفع الحديثة، ومن هذا الصدد يمكننا طرح التساؤل التالي : فيما تكمن علاقة الصيرفة الالكترونية بوسائل الدفع ؟

- المبحث الاول: الصيرفة الالكترونية
- المبحث الثاني: اساليب الدفع الالكتروني
- المبحث الثالث: الصيرفة الالكترونية في ظل وسائل الدفع الحديثة

المبحث الأول: الصيرفة الالكترونية

العمليات المالية والمصرفية أصبحت تعتمد وبشكل كبير على الركيزة الالكترونية، فنجد أن قوام العمل المصرفي الالكتروني هو شبكة الانترنت ونظام التبادل الالكتروني للبيانات، وتتم العمليات المصرفية الالكترونية بدون تواجد الفرقاء وبدون أن يكون هناك وجود لمستند أصلي موقع يدويا، وهذا ما يطرح مشكلة الأدلة الاثباتية في العمل المصرفي الالكتروني.

المطلب الأول: تعريف وتطور الصيرفة الالكترونية

لقد ظهرت الصيرفة الالكترونية منذ بضعة سنين إلا أنها نالت تطورا ملحوظا، كما أن لها مفاهيم تكنولوجية حديثة ومتطورة.

الفرع الأول: مفهوم الصيرفة الالكترونية:

يمكن تعريف الصيرفة الالكترونية على أنها مجموعة من التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية في العالم المتقدم، والتي أدخلت في النظام المصرفي من أجل تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف الأطراف الاقتصاديين والمتعاملين بشكل عام،وتشمل الصيرفة الالكترونية كل المعلومات المالية بين المؤسسات المالية و الأفراد والشركات والمؤسسات الإقتصادية المختلفة، ومن أجل تحسين الربحية تسعى المصارف إلى تخفيض التكاليف والمصاريف التشغيلية فيها متخذة من التكنولوجيا و الإبتكار أدواتها لتحقيق ذلك و تعمل شبكات الكمبيوتر و الأنترنت على تخفيض التكاليف ورفع جودة الخدمة المقدمة للزبائن، حيث تتيح للأفراد الإتصال مع بنوكهم عبر الأنترنت من أجل الإطلاع على الحساب أو تحويل الأموال أو إجراء أي عملية مصرفية الكترونياً"[1]

فالخدمات في معظمها تقليدية لكنها تعرض وتسلم للزبون حيثما ومتى يريد ذلك، وهي بالتالي توفر له الراحة و الأموال.

[1] الطيب ياسين **متطلبات الصيرفة الالكترونية في ظل الرهانات المستقبلية المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية** جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – أيام 04-05 ديسمبر 2007.

شكل رقم (1) : صور المعاملات المصرفية الالكترونية

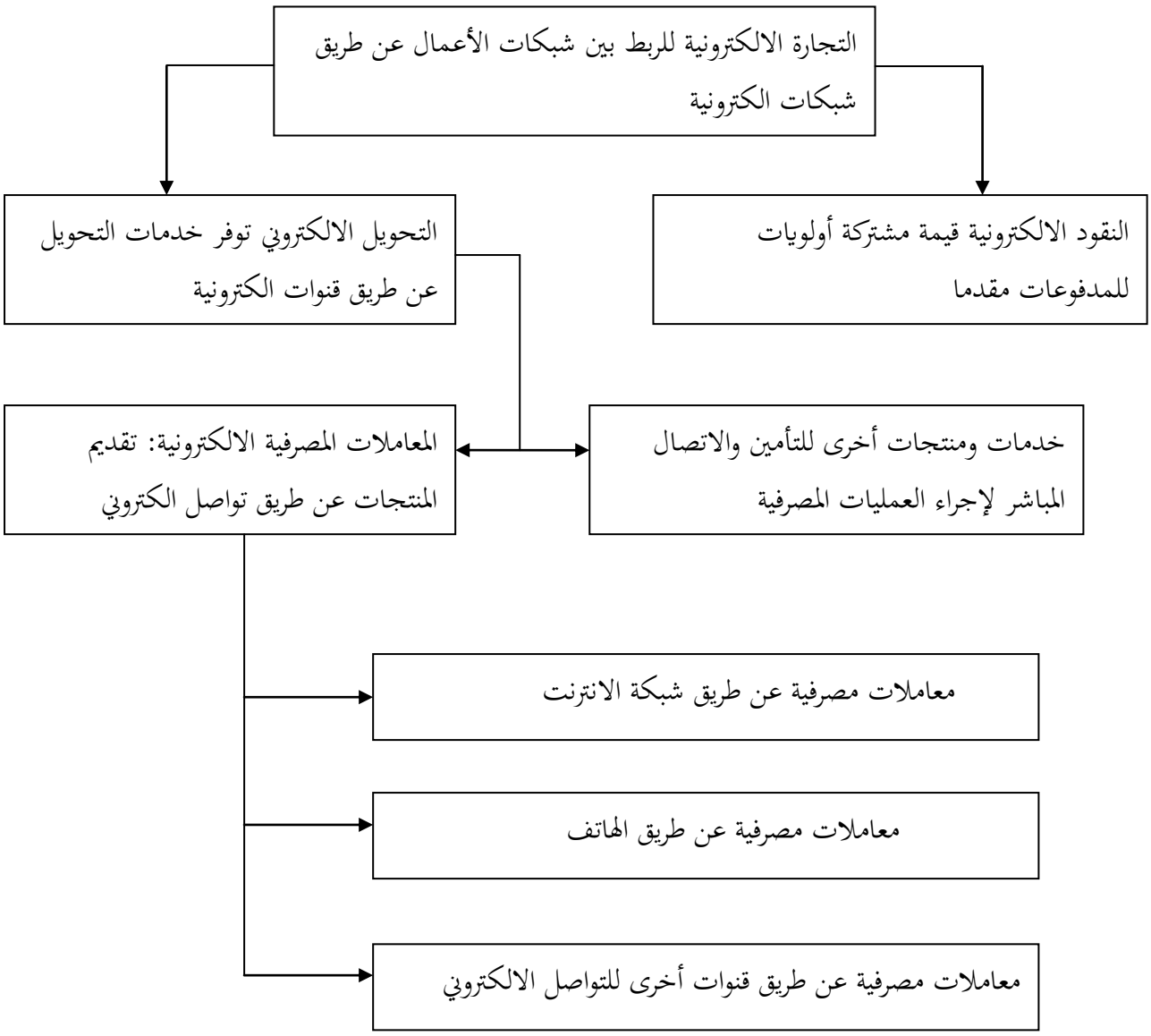

المصدر: جاسم السنوسي،" **المصارف الالكترونية** "، مقال منشور على الانترنت على الموقع :

www.Bank.Of.cd.com.

تعليق: وذلك يثبت ان المعاملات المصرفية تتنوع بتنوع وسائل تكنولوجيا الاعلام و الاتصال

الفرع الثاني: التطور التاريخي للصيرفة الالكترونية:[1]

يرجع البعض ظهور الصيرفة الالكترونية إلى السبعينات من القرن العشرين عندما بدأت البنوك تعرض خدماتها عبر الهاتف، فأصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للإطلاع عل أرصدته، تحويل الأموال وتسديد الفواتير. وفي الثمانينات من نفس القرن أصبحت تلفزة الكابل والحاسوب الشخصي وسائل جديدة يمكن استخدامها بالصيرفة بالبيت وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يخص الكتابة والصورة. وبعد التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجية الأنترنت في نهاية الثمانينات وجدي فيها البنوك الوسيلة المثلى لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات و العمليات المالية دون تحرك للسيولة النقدية.

وفي سنة 1995 عندما أنجزت netscpe أول برنامج يسمح بدخول مواقع الواب (internet browser) أصبحت الصيرفة عبر الخطوط الحقيقية ممكنة ويعتبر(Security First National Bank (sfnb أول بنك عبر الخط في العالم وهو بنك أمريكي.

المطلب الثاني : خدمات الصيرفة الالكترونية

تقوم المصارف المطبقة لنظام الصيرفة الالكترونية بتقديم خدمات مصرفية الكترونية متنوعة لا تختلف من حيث المضمون على الخدمات المصرفية التقليدية، سوى أنها تقدم للزبائن باستخدام وسائل اتصال الكترونية، في حين أن البعض الآخر من الخدمات المصرفية الالكترونية هي خدمات جديدة مبتكرة .

الفرع الأول: تصنف الخدمات المصرفية بحسب طبيعتها إلى ثلاث أنواع نذكرها فيما يلي :

1 -خدمات الدفع الالكتروني .
2 -خدمات التحويل الالكتروني للأموال .
3 -خدمات المقاصة الالكترونية.

1- **خدمات الدفع الالكتروني** : شهد عالم الاتصال و المعلومات تطورا هائلا صاحبه انتشار عمليات التجارة الالكترونية و تطور خدمات الدفع الالكتروني، و التي يقصد بها مجموعة الوسائل و

[1] -تطار محمد منصف، **النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002، ص32.

الأدوات الالكترونية التي تصدرها المصارف و المؤسسات المالية كوسيلة دفع و تشمل :البطاقات المصرفية، النقود و الصكوك الالكترونيين، و البطاقات الذكية .

1-1- بطاقات الدفع الالكترونية : عبارة عن بطاقة مصنوعة من البلاستيك أو من الورق المقوى، تحتوي على شريحة الكترونية، تمكن حاملها من استخدامها في تسديد ثمن مشترياته أو ثمن الحصول على بعض الخدمات دون الحاجة لحمل مبالغ مالية كبيرة والتي قد تكون معرضة لمخاطر السرقة، الضياع، أو التلف.

تصنف بطاقات الدفع الالكتروني الى ثلاث أنواع هي :[1]

ا- بطاقات الدفع المسبق Prepaid Cards : بطاقات تصدرها المصارف أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية لعملائها في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له.

ب- البطاقات الائتمانية Crédit Cards : بطاقات تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته و الدفع الآجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر .

ج- بطاقات الائتمان الشهري Monthly Credit Cards : تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية في أنها تسدد بالكامل من قبل العميل للمصرف خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان الذي تقدمه المصارف لعملائها في هذه البطاقة لا تتجاوز مدة شهر واحد).

يتم إصدار البطاقات الائتمانية من قبل مجموعة من المنظمات العالمية و المؤسسات المالية و التجارية الكبرى ونخص بالذكر أهمها :

✓ **داينرز كلوب انترناشيونال Diners Club International** :[2] تعد من أقدم المؤسسات المالية المتخصصة في إصدار البطاقات الائتمانية متعددة الأغراض حيث يعود تاريخ إنشائها إلى سنة 1950 و تمتلكها مجموعة (Discover Financial Service) (D.F.S)وتحظى المؤسسة بسمعة عالمية طيبة و تنتشر

[1] نبيل محمد أحمد صبيح: **بعض الجوانب القانونية لبطاقة الوفاء و الائتمان المصرفية**، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت، الكويت، عدد 1 السنة 2003 .
[2] http://www.dinersclubsaudi.com/

البطاقات التي تصدرها في (185) دولة و يتم استخدامها في (400) مطار في مختلف مدن العالم، و تستخدم في أكثر من مليون محل تجاري في العالم ويمكن استخدامها في (850)ألف جهاز من أجهزة الصراف الآلي .

✓ **فيزا انترناشيونال Visa International** :تعد اكبر مؤسسة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، و يعود تاريخ إنشائها إلى عام 1958عندما أصدر البنك الأمريكي أول بطاقة ائتمان ورقية بقيمة 300 دولار و في عام 1973 اصدر بنك أمريكا أول نظام مصرفي الكتروني مرخص و تلاه بعد عام واحد أول نظام للمقاصة و التسويات المالية الالكترونية وكانت هذه هي نقطة التحول نحو الصيرفة الالكترونية، وفي عام 1976 تم إصدار أول بطاقة فيزا كارد ذات اللون الأبيض و الموشحة بالونين الأزرق و الذهبي و التي حافظت على لونها و تسميتها إلا يومنا هذا و في عام 1986 صارت بطاقة فيزا كارد تصدر بإحدى و عشرين عملة عالمية، و في عام 1989 أصبحت فيزا كارد تعتمد على نظام التوقيع الالكتروني .

تصدر فيزا كارد عدة أنواع من البطاقات الائتمانية الالكترونية و بخصائص متنوعة و ذلك لتكون مناسبة للجميع و تلبي احتياجات جميع الزبائن[1] .

✓ **ماستر كارد انترناشيونال Master Card International** :

تعد ثاني اكبر مؤسسة دولية مصدرة للبطاقات الائتمانية , مقرها الولايات المتحدة الأمريكية و تتلقى بطاقتها القبول من طرف أكثر من 9.4 مليون محل تجاري . تزامنت ماستر كارد مع سنة 1966 عندما قامت مجموعة من المصارف الأمريكية بتأسيس اتحاد خاص بهم طلق عليه اسم ماستر كارد لتصل الى المكسيك و اليابان و أوربا مما جعلها شبكة المدفوعات الرائدة عالميا، فالمتم استر كارد بتوسيع نشاطها في أسيا في عقد الثمانينات من القرن العشرين لتصبح إحدى اكبر الشركات العالمية في مجال وسائل الدفع الالكتروني، واستمرت بتحسين جودة خدماتها الائتمانية الالكترونية التي تقدمها لعملائها.

1- محمود محمد أبو فروة **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت**، الطبعة الأولى الإصدار الأول 2009، ص63,62.

✓ **اميريكان اكسبريس American Express** :[1] من المؤسسات المالية الكبرى التي تقوم بإصدار بطاقات ائتمانية بصورة مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، و يبلغ عدد البطاقات البطاقات المصدرة من طرفها (88)مليون بطاقة و حققت انتشارا واسعا حول العالم و تقدم تشكيلة متنوعة من البطاقات الائتمانية التي تلبي احتياجات جميع الزبائن .

1-2- النقود الالكترونية:أثار مفهوم النقود الالكترونية نقاشا بين فقهاء الاقتصاد، فبينما أعطاها البعض مفهوما واسعا باعتبارها تلك النقود التي يتم تداولها عبر الوسائل الالكترونية دون التمييز في ذلك بين وسائل الدفع الالكتروني (الشيك و البطاقة البنكية) و النقود الالكترونية، كما أعطاها جانب أخر مدلولا ضيقا واعتبرها قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي و تحظى بقبول واسع و تستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.

بل إن هناك من أهل الفقه من رفض إطلاق لفظ النقود على هذه التقنية نهائيا باعتبارها غير إلزامية و صلاحيتها محددة في مدة معينة و قابلة للتجديد كما يمكن إيقاف العمل بها لذلك لا يمكن مقارنتها بالنقود العادية.

ماهية النقود الالكترونية:تعرف على أنها مجموعة من البروتوكولات و التواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية أن تحل محل تبادل العملات التقليدية، بعبارة أخرى هي المكافأ الالكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها[2]، كان أول ظهور للنقود الالكترونية في هولندا عندما بدا مصرفmarktown Bank في سانت لويس في عام 1995باصدار هذا النوع من النقود بقيمة محددة بالدولار الأمريكي[3]

و تكون النقود الالكترونية على عدة أشكال منها:[4]

[1] الخدمات الالكترونية : www.americanexpress.com.sa

2- د.مفتاح صالح,معارفي فريدة **مشاركة في المؤتمر العالمي الخامس جامعة فيلادلفيا**، كلية العلوم الادارية و المالية، عمان-الاردن 4-5 يوليو 2007.

3- محمد زهير ع.الأمير **"الصيرفة الالكترونية ومدى توافر متطلبات تطبيقها في المصارف العراقية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية غير منشورة سنة 2001، ص 82.

4-.د بن عزة م امين +زوهري جليلة **مداخلة بعنوان واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني**، دراسة حالة بدر الملتقى الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية، المحرر حمزة شوادر، الاثنين 25 افريل 2011، ص 11.

أ **-النقود الالكترونية المبرمجة:** أصبح من الممكن عن طريق استغلال برمجيات معينة من أشهرها برنامج E-chash استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء عبر الانترنيت كما أن هذه البرمجيات تتيح إرسال النقود الالكترونية بالإرفاق مع رسالة بريد الكتروني، و لابد من وجود ثلاث أطراف (الزبون، البائع، و ابنك الذي عمل الكترونيا عبر الانترنيت)، و إلى جانب ذلك لابد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الالكترونية نفسه و منفذ إلى الانترنيت،كما يجب أن يكون لدى كل من المتجر و العميل حساب بنكي لدى البنك الالكتروني .

ب **-المحفظة الالكترونية:** عبارة عن بطاقة بلاستيكية ممغنطة مزودة بشريحة رقاقة CHIPيمكن تثبيتها على الكمبيوتر بغرض نقل القيمة المالية (منه أو إليه) عبر الانترنيت و ذلك بواسطة برامج معينة، ويمكن استخدامها أيضا للدفع أيضا عبر الانترنيت و في الأسواق التي تستعمل أنظمة الدفع الالكتروني .

كما يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين[1] :

1- حامل النقد الالكتروني Le porte- monnaie électronique : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة .

2- النقد الافتراضي La monnaie virtuelle : عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت .

ج **-البطاقات المصرفية** :كما يطلق عليها مصطلح بطاقة المعاملات المالية، تمكن حاملها من الحصول على مختلف احتياجاته (نقود، سلع،خدمات أو أي شيء له قيمة مالية)و تنقسم البطاقات الالكترونية إلى قسمين :

1- البطاقات غير الائتمانية :و هي التي لها ميزة التقسيط وانتشارها ضئيل.

2- البطاقات الائتمانية أو الدائنة:و هي التي تتيح لحاملها الحصول على الائتمان (القرض).

1- د.مفتاح صالح,معارفي فريدة ، مرجع سبق ذكره، 4-5 يوليو 2007.

د –**الشيكات الالكترونية** : رسالة الكترونية موثقة و مؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك، يقوم الشيك الالكتروني بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع و يحمل توقيعا رقميا يمكن التأكد من صحته الكترونيا و هو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملف الكتروني امن يحتوي على معلومات خاصة لمحرر الشيك ووجهة صرف الشيك بالإضافة إلى تاريخ صرف الشيك, قيمته،المستفيد منه، رقم الحساب و المحول إليه .

2– خدمات التحويل الالكتروني للأموال: [1]

عرفت المادة 519 من مدونة التجارة التحويل البنكي بأنه <عملية بنكية يتم بمقتضاها إنقاص حساب المودع بناء على أمره الكتابي بقدر مبلغ معين يقيد في حساب آخر ....>.

كما تم تعريفه من طرف البعض على انه عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للآمر و الجانب الدائن للمستفيد سواء تم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أو في بنكين مختلفين.

أما فيما يخص التحويل البنكي الالكتروني فانه لا يختلف عما سبق ذكره إلا في كون الأمر الذي يصدره العميل يكون بوسيلة الكترونية مثل الانترنيت، قد يأتي ذلك إما بطريقة مباشرة صادر عن العميل بتحويل مبلغ معين من حسابه إلى حساب أخر، أو بطريقة غير مباشرة ناتجة عن إحدى التعاملات الالكترونية، وفي هذه الحالة يتم تدخل وسيط أو طرف ثالث يملك البرمجيات اللازمة لإجراء عملية التحويل بشكل امن، حيث يقوم التاجر بتوكيل الوسيط لتحصيل المبلغ المطلوب من العميل الذي يقوم بتعبئة نموذج الدفع لدى الوسيط، فيقوم الأخير بإرسال النموذج لدار المقاصة الآلية إذا كانت البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية، و التي تقوم بدورها بإرسال النموذج لبنك العميل الذي يتأكد من كفاية الرصيد لإجراء عملية التحويل.

أما إذا لم تكن البنوك مشتركة في نظام المقاصة الآلية، فان الوسيط يرسل النموذج للبنك مباشرة.

و هناك عدة أنظمة متخصصة نذكر منها :

1- محمود محمد أبو فروة ، مرجع سبق ذكره ، ص63,62.

1- شبكة SWIFT : [1]

The Society for Wide World Interbank Financial Télécommunicationو التي تعني مجتمع المراسلات بين المصارف حول العالم، و هي عبارة عن شبكة مراسلات لتبادل الرسائل المالية بين المصارف و المؤسسات المالية المشتركة فيها لغرض تنفيذ التحويلات المالية بينهم بسرعة عالية و أمان تام.

تم تأسيس شبكة swift في عام 1973 و تم وضع الأسس و القواعد و الضوابط التي تنظم عملها عام 1975، وباشرت بالعمل و تم إرسال أول رسالة من خلالها عام 1977 .

يقع مقرها في إحدى ضواحي مدينة بروكسل البلجيكية و يخضع عملها للقوانين البلجيكية، أما مراكز إدارة تبادل الرسائل فيوجد لها مقران، الأول في الولايات المتحدة و الأخر في هولندا و يعملان بشكل تكاملي بحيث يغطي احدهما على الأخر في حالة حدوث خلل أو توقف أو تأخير. و يجري العمل على إنشاء مركز ثالث في سويسرا و سيغطي عملية تبادل الرسائل بين جميع المصارف و المؤسسات المالية الأوربية .

تربط شبكة سويفت بقين أكثر من 9 ألاف مصرف و مؤسسة مالية منتشرة في 209 دول و يتم تبادلا كثر من 15مليون رسالة مالية يوميا بين المؤسسات المشاركة فيه وذلك سنة 2012، و يوجد لكل مصرف أو مؤسسة رمز أو كود خاص به أو بها، و لا تستغرق أكثر من 10ثوان للوصول بين أي مكانين من العالم .

و من الجدير بالذكر إن شبكة سويفت لا تجري من خلالها أي عملية تسوية أو مقاصة بين الأعضاء المشاركين فيها و إنما تساعد في تبادل المراسلات فقط، و لا يتم من خلالها إجراء عمليات تحويل للأموال وإنما يتم إرسال أوامر الدفع فقط بين المصارف و المؤسسات المالية المشاركة في شبكة سويفت و التي توجد بينها علاقة مراسلة و تقوم بعمليات المقاصة و التسوية فيما بينها عن طريق حسابات خاصة بالمقاصة بعيدا عن سويفت.

1- محمد زهير ع.الأمير، مرجع سبق ذكره، ص 32.

2- نظام التحويل المالي الالكتروني EFT :[1]

يعبر مصطلح EFTعلى Électronic Funds Transfer أي التحويل الالكتروني للأموال، ويتيح هذا النظام التحويل الالكتروني الآمن للأموال بين المصارف المشاركة فيه مع نقل كل المعلومات المتعلقة بعملية التحويل باستخدام الوسائل الالكترونية، و يمتاز هذا النظام بالأمان العالي و الموثوقية و سهولة الاستخدام .

تنفذ عمليات التحويل الالكتروني للأموال عن طريق دار المقاصة الآلية ACH(Automated Clearing House)و تعود ملكية هذا النظام إلى مجموعة المصارف المشاركة فيه و يدار من قبل مؤسسة EFT Corporation منذ عام 1978و التي تتولى مسؤوليته بشكل كامل .

3- خدمات المقاصة الالكترونية:

تعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تسوية الحسابات الدائنة و المدينة بين عدة أطراف باستخدام وسائل و شبكات الكترونية , و من أهم أنواع المقاصة الالكترونية ما يلي :

1- خدمات المقاصة المؤتمتة بين المصارف BACS: يعود الفضل في ابتكار فكرة المقاصة الالكترونية الىDennis Gladwell عام 1968 الذي أسس خدمات المقاصة المؤتمنة بين المصارف Bankers Automated Clearing Services لغرض تنظيم عملية المقاصة (تسوية الحسابات الدائنة و المدينة) بين المصارف البريطانية بطريقة آلية، و تم تطبيقها عام 1971 و ذلك باستخدام أشرطة مغناطيسية، ثم تم تطويرها عام 1983 ليتم استخدام خطوط الهاتف في العملية مما دفع العديد من المصارف إلى الانضمام إليها، و منذ عام 2003 تحولت خدمات المقاصة الآلية بين المصارف من أسلوب المقاصة عبر الخدمات الهاتفية إلى المقاصة باستخدام الانترنيت مما جعلها أسرع و أكثر أمانا، و ازداد عدد المصارف التي تتعامل بها .

1- محمد زهير ع.الأمير، مرجع سبق ذكره، سنة 2001.

انتشرت خدمات المقاصة الالكترونية في العديد من الدول و صارت تستخدم لغرض تسوية الحسابات الدائنة و المدينة بين المصارف و البنوك المركزية من جهة، و بين المصارف فيما بينها من جهة أخرى مما يوفر الكثير من الوقت و يزيد من مستوى الأمان لعمليات المقاصة.

2- دار المقاصة المؤتمتة AHC :

يشير مصطلح AHC الى Automated Clearing House أي دار المقاصة المؤتمتة، و هي عبارة عن شبكة للتسويات المالية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية تم تأسيسها من قبل الاتحاد الوطني للمقاصة المؤتمتة في أمريكا و مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي و تنجز حجما هائلا من التعاملات المالية الدائنة و المدينة بشكل يومي و بصورة مستمرة .

يستخدم نظام المقاصة الالكترونية من طرف كل من القطاع الحكومي و القطاع الخاص على حد سواء، و إن المصارف أخذت تتعامل بهذا النظام بشكل متزايد في عملياتها مع زبائنها من منظمات الأعمال و الجهات الحكومية نظرا لسهولة استخدام هذا النظام و السرعة و الأمان التي يوفرها في تسوية الصكوك و الحسابات الدائنة و المدينة .

3- نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS :

يطلق مصطلح RTGS الى Real Time Gross Settlement و التي تعني التسوية الإجمالية الفورية، يستخدم هذا النظام لغرض تسوية المدفوعات و الصكوك بين المصارف و البنك المركزي، او بين المصارف فيما بينها.

و يتم تسوية المدفوعات عن طريق نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي و بشكل فوري ضمن خدمات المقاصة الالكترونية، و يتيح هذا النظام نقل و تحويل مبالغ مالية من حساب مصرفي إلى أخر بطريقة الكترونية أمنة و بسهولة تامة، إذ تتم المدفوعات في نفس الوقت دون إبطاء أو تأخير.

المطلب الثالث: البنوك الالكترونية

تعتبر البنوك الالكترونية أحد أهم مظاهر الصيرفة الالكترونية من خلال اعتمادها الكلي على شبكة الانترنت فالعميل يتحصل على جميع الخدمات البنكية المعتادة دون التنقل إلى البنك أو أحد فروعه.

لا يقف التعامل المالي على شبكة الانترنت في حدود العلاقة المصرفية أو تعاملات السوق التجارية الالكترونية، إذ أن هناك العديد من الشركات والأشخاص الذين يعملون ضمن مواقعهم الخاصة في مجال الأسهم و السندات المالية و سوق المشتقات المالية، و الأصل في أعمال الوساطة التي تمارسها جهات السمسرة هو حصول هذه الجهات على العمولات بدل خدماتها و هي في بيئة الأنترنت أقل منها في العالم الحقيقي وهذه الخاصية (التكلفة المتدنية) هي الأساس الدافع وراء استخدام الانترنت أما لجهة المصارف فقد تلاشت قيود المكان و الزمان بعد ظهور ما يعرف بالخدمات المنزلية المصرفية home banking التي توفر الوقت والجهد لعملاء المصارف وتؤمن لهم إجراء العمليات المصرفية بسهولة و يسر من منازلهم مثل فتح الحساب والحصول على بطاقات الإئتمان ودفع فواتير ونقل أموال بين الحسابات وذلك 24/24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.[1]

فالبنوك الالكترونية ما هي إلا وسيلة الكترونية لنقل المنتجات و الخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الأنترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول إلى حساباتهم وإجراء العمليات دون الحاجة إلى تنقل بين فروع البنوك.

وقد أثبتت التجارب الدولية أن البنوك الكبرى في الدول التي ينتشر فيها هذا النوع من الخدمات الالكترونية قامت بإغلاق معظم فروعها بسبب الاعتماد المتزايد لعملائها على الانترنت وأشهر مثال على ذلك ما قام به بنك باركليز في بريطانيا من إغلاق 171 فرعاً خلال أفريل 2000 بعد أن أصبح له أكثر من 1,3 مليون عميل يستخدمون الانترنت للوصول إلى حساباتهم.[2]

[1] زهير بشنق ، **العمليات المالية المصرفية الالكترونية**،اتحاد المصارف العربية،بيروت 2006 ص33.

[2] مغاوري شلبي، **البنك المحمول والنقود**، **http://www.onislam.net/arabic/nama/news/** .

المبحث الثاني : أساليب الدفع الالكتروني

المطلب الأول : مفهوم الدفع الالكتروني

قدمت التشريعات الغربية تعريفات عديدة لمصطلح الكتروني، ففي قانون الولايات المتحدة الأمريكية الموحد يعرف بالمصطلح "الكتروني"[1] بانّه: (تقنية كهروبائيّة،رقمية مغناطيسية، بصرية، الاكترومغناطسية أو أي شكل أخر من أشكال التكنولوجيا، يضم إمكانات مماثلة لتلك التقنيات). فهذا تعريف واسع يشمل كل وسيلة تعمل بالكهرباء أو المغناطيس أو غيرهـا.

أما في القانون الفرنسي فان مصطلح الكتروني له أيضا معنى واسع بحيث يشمل كل قطاعات الاتصال عن بعد، حيث عرف جانب من الفقه التجارة الالكترونية أنها "**استخدام قطاعات الاتصال عن بعد**"

فا لدفع الالكتروني من المعروف انه تقديم مبلغ من المال مقابل اقتناء سلعة أو خدمة و من الناحية القانونية هي وسيلة لانقضاء التزام المدين لدى الدائن، إذن الدفع يفترض وجود دين في ذمة المدين، ولا يلتزم أن يكون الدافع هو المدين الأصلي، وإنّما دين يمكن أن يقوم به غير المدين الأصلي،أي من ينوب عنه.[2]

و يشمل مصطلح الدفع الالكتروني ، مجموعة متنوعة من المنتجات المصممة لتزويد المستهلكين ببدائل لطرق الدفع التقليدية، وإزاء تنوع هذه المنتجات والتطور المتلاحق فيها فإنه من الصعب التوصل إلى تعريف جامع مانع يتضمن كافة نظم الدفع الالكترونية على نحو يميزها بدقة من النواحي القانونية والنقدية والاقتصادية، وفي ضوء ما سبق يكاد يتفق الخبراء على عدم جدوى تقديم تعريف دقيق للدفع الالكتروني في المرحلة الحالية من تطوره، ورغم ذلك فإنه لا يوجد خلاف بين هؤلاء الخبراء على أن مصطلح الدفع الالكتروني يشتمل على وجه الخصوص على صورتين:

[1]– جمال زكي الجريدلي، **البيع الالكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الانترنيت**، دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008، ص40.

2 - Wery etienne, facture, monnaie, litec, paris, 2003, p43

– الصورة الأولى: هو البطاقات السابقة الدفع المعدة للإستخدام في أغراض متعددة، ويطلق عليها أيضا تعبير البطاقات مختزنة القيمة Stord Valuecards أو محفظة النقود الالكترونية.

– الصورة الثانية: هو آليات دفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع التي تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكات الحاسب الآلي المفتوحة خاصة الانترنت، والتي يطلق عليها أحيانا نقود الشبكة Net Money أو النقود السائلة الرقمية.

ويتبين مما سبق أن تعبير الدفع الالكتروني يستخدم أساسا للإشارة إلى مجموعة متنوعة من آليات وطرق الدفع محدودة القيمة Retail Payment Mechanisms تتميز بأنها سبق تسديد قيمتها Pre Paid أو تختزن قيمتها بداخلها Stored Value.[1]

المطلب الثاني : وسائل أنظمة الدفع الالكتروني

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم و توسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منآى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

و ما نستطيع أن نتحدث عنه هو بطاقات السحب و تفعيل بعض الآليات الأخرى :

1 – بطاقة السحب :[2]

تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل مصرف، من طرف شركة النقد الآلي والعلاقات بين البنوك SATIM وهي فرع لثمانية بنوك تجارية (البنك الوطني الجزائري ، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية،

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص ص 315-316 .

2- بوعافية رشيد ، "**الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري**" ، مذكرة نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، البليدة 2005 ، ، ص155.

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري) حيث نشأت في سنة 1995 هذه الشركة و هي شركة ذات أسهم رأسمالها 267 مليون دينار جزائري و ذلك من اجل :

أ – تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري .

ب – تطوير و تسيير التعاملات النقدية مابين المصارف .

ج – تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود .

د – وضع الموزعات الآلية في المصارف و التي تشرف عليها الشركة .

و تقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا و طبع الإشارة السرية، و تنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة SATIM [1] الذي يحدد إلتزام الطرفين خاصة فيما يتعلق بآجال و إجراءات التسليم بالإضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية ومصالح SATIM بواسطة شبكة إتصال حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية او محولة بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات مابين المصارف .

2 – الشبكة النقدية مابين المصارف :[2]

في سنة 1996 أعدت شركة SATIM مشروعا لإيجاد حل للنقد بين المصارف، و أول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ في العمل سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الألي محليا و بالتالي يمكن للمصارف الوطنية و الأجنبية الخاصة و العامة أن يقدموا إلى كل زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي.كما تعمل SATIM على ضمان حسن سير عملية السحب و تكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، هذا بالإضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع مصارف المشاركين، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف هذا بالإضافة إلى تامين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين و المؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة و كشف كل التلاعبات .

[1] – ايت زيان كمال و حورية ايت زيان، الملتقى العلمي الرابع **مداخلة بعنوان الصيرفة الالكترونية** في الجزائر، ص5.

[2] – بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 155 ، 156 .

3 – مركز معالجة النقدية مابين المصارف SATIM: [1]

تشرف شركة SATIM على مركز المعالجة النقدية بين المصارف و تعمل على ربط مراكز التوزيع مع مختلف المؤسسات المشاركة لوظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية و مركز للإعتراض على البطاقات الضائعة أو المزورة.

فعملية السحب تتم بطلب ترخيص يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي يقبل أو يرفض الطلب، و في حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به أسبوعيا لكل زبون، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية، كما أن السحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه، بعد ذلك و على الساعة الصفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي قامت في ذلك اليوم و تنظمها حسب كل مصرف موجود في الشبكة بين المركز و جميع المصارف المشاركة و تسجل العمليات لدى جميع المصارف و يتم إجراء عملية المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات المصارف.

و لهذا يمكن القول أن عملية السحب تتم في أسلوب نصف مباشر فتوجد شبكة بين المصارف و شركة ساتيم و هذا ما يخلق نوعا من المخاطر، إضافة إلى إحجام الناس على التعامل بهذه الوسائل مما يجعل الإقبال عليها ضعيفا لأسباب عديدة منها كثرة الأعطاب و الأخطاء، و الميول للحرية و الإحجام عن إظهار أية معلومات أمام الناس، إظافة إلى التوزيع غير الجيد للموزعات الآلية .

و رغم هذا تبقى النقود العادية الأكثر إستعمالا في المعاملات بين الجزائريين لإنعدام الثقة في الوسائل الأخرى و يدل هذا على أن النظام المصرفي الجزائري مازال متأخرا كثيرا في هذا الميدان.

[1] – بوعافية رشيد، مرجع سبق ذكره ، ص 157 .

المطلب الثالث: انعكاس تطبيق الدفع الالكتروني على المصارف

أفاد تطبيق التقنيات الحديثة في المصارف التجارية، في الدول الصناعية في تحقيق أربعة أهداف رئيسية[1]:

1- **التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء بالمصارف:** أي تحقيق كفاءة في التعامل من الناحية المحاسبية بدون زيادة عدد الموظفين، مع تحقيق السرعة في انجاز المعاملات المصرفية.

2- **تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات وإجراء المقاصة فيما بين الشيكات التي تمثل هذه المدفوعات:** فقد ازداد استخدام الشيكات كأداة لسداد المدفوعات زيادة ضخمة عقب الحرب العالمية الثانية، وتقلص استخدام النقود إلى حد ما.

وبالتالي أدى إدخال تقنيات الكمبيوتر، إلى خفض المعالات الورقية خفضا هائلا، وخفض تكلفة إرسال الشبكات من فرع إلى آخر ومن مصرف إلى آخر، وتكلفة العمالة المرتبطة بفرز وقراءة وقيد هذه الشيكات يدويا.

3- **تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان:** إذ كان من المعتاد في الماضي أن يتعامل هؤلاء العملاء مع مصارفهم داخل مقارها وخلال مواعيد العمل الرسمية بها، في حين أصبح الآن في وسع عملاء المصارف أن يتعاملوا معها في أي وقت ودون الحاجة إلى الانتقال إلى مقار هذه المصارف، وقد لبى احتياجات هؤلاء العملاء تطور التقنية التي عرفت بالخدمات المصرفية المنزلية على سبيل المثال.

4- **تمكين المصارف من تقديم خدمات لعملائها لم تكن معروفة لهم من قبل:** وبالتالي أتاحت لهؤلاء العملاء الاستفادة من فرص أفضل لتوظيف، إذ أنهم أصبحوا أكثر وعيا ودراية بما يجري في مختلف الأسواق النقدية والمالية.

[1] مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص ص291-293.

وأصبح الآن من الصعب على المصارف إقناع عملائها بأن الأسعار المعروضة عليهم تعتبر أسعارا منافسة، خاصة أنه قد أصبح في إمكانهم الوقوف وبسرعة على الأسعار المعروضة في أماكن أخرى من العالم بسبب ثورة المعلومات التي أتاحتها التقنيات الحديثة.

وفي دراسة أجريت على أحد المصارف الأمريكية، اتضح أنه بعد تطبيق التقنيات الحديثة في المصرف، تحقق بعد عشر سنوات زيادة في عدد الحسابات نسبتها 25% لكل موظف، وخفضا لعدد وضفي الفرع الواحد نسبته 15%[1].

وقد اتضح أيضا زيادة حج العمليات المصرفية للمصرف بنسبة 50%، وزاد عدد الحسابات بنسبة 30%، في حين زادت تكلفة هذه العمليات المصرفية بنسبة 17% فقط خلال فترة عشر سنوات.

معنى ذلك أن ميكنة عمليات المصرف قد أدت إلى تحقيق خفض في تكلفة العمليان المصرفية نسبته 33 %(50-17)، على الرغم من زيادة حجمها بنسبة 80%[2].

كما أن تطبيق التقنيات الحديثة في المصارف، تسمح لها بخفض تكاليف التخزين الخاصة بالمعلومات، وبتكوين قاعدة بيانات قابلة للوصول إليها في الوقت الحقيقي، للتمكن من اتخاذ القرارات بشكل سريع وفعال.[3]

[1] مدحت صادق، مرجع سبق ذكره ، ص:293.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]- Marcel Aucoin, «**Vers l'argent électronique-banque d'hier,d'aujourd'hui et demain »,** collection Banque et stratégie dirigée par Christian de Boissieu, édition :Séfi, Canada, 1996, p :329.

المبحث الثالث : الصيرفة الالكترونية في ظل وسائل الدفع الحديثة

تعتمد الصيرفة الالكترونية في عصرنة خدماتها على وسائل دفع حديثة تسهل من مهامها عكس ما هي عليه المصارف التقليدية.

المطلب الأول: البيئة المصرفية الالكترونية

تعتبر صناعة البنوك من أكثر الصناعات تأثرا بالتطور التقني الذي كان له الأثر الأكبر على تنوع وتعدد الخدمات المصرفية, وتعد التكنولوجيا بالنسبة لمديري البنك سلاحا ذو حدين فالبيئة المصرفية الالكترونية تتمثل في عدة عناصر منها[1]:

1 - **البيئة المعلوماتية** : تواجه المصارف الالكترونية متطلبات كثيرة في مجال البيئة التقنية للمصارف ولا يمكن أن تكون معزولة عن الاتصالات وتقنية المعلومات الدولية في مختلف القطاعات ذلك أن المصارف الالكترونية تحيى في بيئة الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية والمطلب الرئيسي لضمان نجاح المصارف الالكترونية هو ضمان نظام فعال للمعلومات ويتمثل في الاتصالات هذا يؤدي إلى توفير خدمة الربط بشبكة المعلومات الدولية، وهذا التحدي أمام بناء المصارف الالكترونية يتطلب تدخلا جماعيا في رفع كل القيود التي تمس البيئة المعلوماتية والتي تتمثل في الأجهزة والبرامج والحلول المعدة لهذه العمليات التي تجعل العمل المصرفي قادر على بناء إستراتيجية في حقل الاتصالات وتقنية المعلومات في سوق الاتصالات الدولية لضمان جذب الاستثمارات في هذا القطاع .

2 -**الكفاءات المتفقة مع العنصر التقني** :تعتبر الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل ألتأهيلي والتدريبي من احتياجات العمل المصرفي الالكتروني، وذلك أن تعتمد كفاءة الأداء كافة الوظائف الفنية، المالية، القانونية، التسويقية و الإدارية.[2]

3- التطوير والمتابعة : يتقدم عنصر التطوير والمتابعة على العديد من عناصر متطلبات بناء المصارف الالكترونية وعليه يعتبر التطوير والأداء في هذا المجال امرأ مهما من اجل العمل

[1] - **دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات المصرفية** ،أوراق مصر البحثية ،بنك مصر ،العدد الرابع ،1998،ص15

[2] ـ روب سميس واخارون، **التجارة الالكترونية**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، سلسلة مرشد الاذكياء الكامل، الطبعة الاولى.

المصرفي الالكتروني القادر على اقتحام الأسلوب الجديد في نظام المعلومات الالكترونية الذي يرتكز على التخطيط، التنظيم، التوجيه، التنسيق والرقابة.

4- التفاعل مع المتغيرات الخارجية في الميدان : يعتبر التعامل مع المحيط الخارجي أمرا ضروريا وهذا لا يتوقف على الجديد فقط في مجال التقنية وإنما مع أفكار ونظريات حديثة في حقول تكنولوجيا المعلومات التي تساعد على التفكير في نظريات الأداء الفني، التسويقي، المالي والخدمي للرفع من مستوى أداء المصارف الالكترونية.

5 -الرقابة : إن التقييم الموضوعي في مجال المصارف الالكترونية هو عنصر نجاح القائمين على هذا المجال في معالجة فهم الأداء الصحيح الذي يتماشى مع التطورات التكنولوجية في مجال المصارف الالكترونية، ومن هنا قامت أغلبية مواقع المصارف الالكترونية لتقييم فاعلية أداء مواقعها.

المطلب الثاني : مراحل تطور العمل المصرفي

إن عملية الخلق والتطوير تنشأ لعدة عوامل ضرورية تدفع المصرف إلى إتخاذ خطوة أخرى، وقد تكون هذه الظروف إقتصادية، سياسية، ثقافية، إجتماعية، جغرافية، هذه العوامل تحث على إيجاد الجديد وفقا للمراحل التالية :

1. المرحلة الأولى: التنوع في الأنشطة و الخدمات المصرفية

لم تعد الخدمات المصرفية تقتصر فقط على عمليات الإقراض و الإيداع بل تنوعت و تعددت في الوقت الحالي، سواء في الدول المتقدمة أو الكثير من الدول النامية، و يمكننا تلخيص ذلك على النحو التالي:

- إنشاء العديد من الفروع للمصارف الأم التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية مثل إقراض ، إيداع، حسابات جارية، تحويلات نقدية.

– تقدم المصارف الكثير من الخدمات المصرفية للأفراد مثل القروض الشخصية و تنظيم و تخطيط الضرائب الشخصية، دفع الإيجارات و منح بطاقات الإئتمان و قروض مالية لكافة الخدمات، بالإضافة لكل ما يتعلق بالإستثمارات الخاصة بشراء المساكن الجديدة أو بيعها و كذلك شراء و تأمين السيارات.

– تنظيم و إدارة كل ما يتعلق بتقديم و صرف المعاشات و المنافع الإجتماعية التي يحصل عليها الأفراد من الدولة.

– منح الأفراد بطاقات صرف نقدية من الوحدات الآلية التابعة لفروع المصرف في كل مكان حتى يستطيع الفرد الحصول على أي مبلغ من النقود، دون التقيد بمواعيد العمل الرسمي في المصارف.

– عدم إقتصار تقديم القروض للمؤسسات أو الشركات الكبيرة بل تقديم القروض أيضا للأفراد الذين يرغبون في إنشاء المؤسسات الفردية و الصغيرة.

2. المرحلة الثانية : التوسع الكبير في إستخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية

من أهم مظاهر التقدم في تقديم الخدمات المصرفية هي التوسع الكبير في استخدام الكمبيوتر، حيث أدى هذا إلى السرعة في تقديم الخدمات و تقليل الأعباء البيروقراطية و توفير الوقت لكل من العملاء و العاملين في المصارف.

و قد أدى هذا أيضا إلى مواكبة التزايد الكبير في حجم المعاملات المالية ، و إمكانية الحصول العميل على الخدمات المطلوبة في فرع من فروع المصرف المعين، دون الحاجة إلى الإتصال بالفرع الذي قام العميل بفتح حساب فيه، كما يستطيع العميل معرفة رصيده ومجموع تفاصيل مسحوباته و تواريخها و الحصول على مبالغ نقدية في ظرف بضعة دقائق، كما أن بطاقات الضمان و بطاقات الصرف النقدية ما كانت لتصدر لولا هذا التقدم التكنولوجي.

3. المرحلة الثالثة : النمو عن طريق الإندماج

لتحقيق هدفي النمو و التوسع، تلجأ بعض المصارف الكبيرة خاصة في الدول المتقدمة إلى الإندماج مع بعضها لتكوين مجموعات مصرفية تقدم سلسلة من الخدمات المصرفية و تحقق تغطية شاملة لبلد معين، هذا بالإضافة إلى غزو أسواق الخدمة المصرفية في الخارج لدولة معينة.

4. المرحلة الرابعة: التدويل(Internationalisation)

تتجه المصارف في الوقت الحالي إلى تدويل أنشطتها أي غزو إنتقال الخدمات المصرفية خارج حدود البلد الأم، و قد يرجع ذلك إلى الأسباب التالية [1]:

- تجنب الخطر عن طريق تنويع الأسواق، و بصفة خاصة خطر المنافسة و تشبع السوق المحلية

- إنخفاض التكاليف (تكاليف العمالة، و الأرض و بعض مقومات الإنتاج الأخرى) بالمقارنة بنظيرتها في الدولة الأم.

- الإستفادة من بعض الحوافز و الإمتيازات التي تقدمها الدول المضيفة، و كذلك الإستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومة.

5. المرحلة الخامسة: التطور التنظيمي و الإداري

لاشك أن التنوع و التوسع في إستخدام تكنولوجيا تقديم الخدمات و أداء الأنشطة المصرفية بالداخل أو في الخارج، يتطلب بالضرورة درجة عالية من المواكبة و التلاؤم في البناء التنظيمي و الإداري للمصارف، بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية و إنجاز الوظائف الإدارية و إعتماد أساليب و

[1] - ربحي كريمة، **تسويق الخدمات المصرفية**، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية ، واقع و تحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر يومي 15/14 ديسمبر 2004.

نظم للإدارة و التنظيم على درجة عالية من التخصص و التمهين، و تتخلص الإتجاهات الحديثة في هذا المجال في الأتي [1]:

-إستخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع و كذلك في كل الأقسام و الإدارات الوظيفية بمختلف فروعها .

- التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطيط الإستراتيجي.

-إنشاء وحدات للخدمة المركزية تقوم بالتنسيق بين الإدارات و الأقسام و الفروع و التخطيط للدخول في أنشطة جديدة أو تنمية و إستغلال الفرص الجديدة في الداخل و الخارج.

- معاملة كل فرع من فروع المصرف في الداخل و الخارج كمركز ربحية مستقلة

- إهتمام المصارف الحديثة بالعلاقات الإنسانية في العمل بدرجة كبيرة تجعلها تنشئ إدارة خاصة تسمى إدارة العلاقات العمومية.

المطلب الثالث: دور البنوك الالكترونية في تنشيط الصيرفة

إن إعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري سوف يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنوك التجارية أو بنك الجزائر أو المؤسسات المالية الأخرى، و هي تمنح عدة إمتيازات مثل [2]:

1-2 تخفيض النفقات التي تتحملها المصارف في أداء الخدمات و إنشاء فروع جديدة في مناطق مختلفة، خاصة أن الجزائر مساحتها واسعة و التواجد على الأنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماتها المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية .

[1]- ساهل سيدي محمد، **أفاق تطبيق التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية**، شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان2004 /2005، ص ص 152 -154

[2]- بوعافية رشيد، ، مرجع سبق ذكره، ص 168 ، 169 .

2-2 إن إستخدام الانترنت في المصارف الجزائرية يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذه المصارف و ترويج لخدماتها و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

3-2 تساهم ثورة الإتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الأفراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة .

4-2 تفعيل دور بورصة القيم المنقولة بالجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية و إقامة أنظمة دفع إلكتروني تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .

5-2 مواكبة المصارف الجزائرية للتطورات العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية و هي تستعد للإندماج في الإقتصاد العالمي و تبحث عن جلب الإستثمار الأجنبي .

رغم كل هذه المميزات التي تقدمها الصيرفة الإلكترونية، إلا أنه يجب علينا عدم إغفال حجم المخاطر التي تتولد عن هذا النوع من الخدمات إذا تم إعتماده بشكل متسرع و غير واعي .

خلاصة الفصل:

أدّى النمو المتسارع لوسائل الدفع الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والإتصال إلى آثار كبيرة على المصارف ، لذا أصبح من الضروري تطوير الأساليب المصرفية إما من ناحية أشكال هذه المصارف أو تسويق خدماتها لكي لا تبقى المصارف بعيدة عن المتغيرات الجديدة في ظل نمو الأسواق والمصارف الشاملة والتكتلات الإقتصادية.

وبالتالي وجب على البنوك حتى لا تخرج من المنافسة العالمية، مسايرة التطورات الحاصلة في مجال المعاملات المالية الإلكترونية، وذلك بتبنيها الصيرفة الإلكترونية التي جاءت بوسائل إلكترونية متطورة كالبطاقات البنكية، النقود الإلكترونية، وكذا الشيكات الإلكترونية.... الخ، ومن هنا يمكننا الاجابة على التساؤل المطروح وهو ان الصيرفة الالكترونية تستند على وسائل الدفع الحديثة بغية تطوراتها.

تمهيد:

إن استمرار عمل البنوك و المؤسسات المالية و تقدمها يرتبط بقدرتها على التعامل مع المستقبل، و الإعداد للتعامل مع المستقبل، و الإعداد للتعامل مع كافة المتغيرات البيئية من النواحي القانونية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الفنية، و الاستعداد الكافي لها بتدبير الموارد و الإمكانيات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة. كذلك فإن نجاح البنوك و المؤسسات المالية في تحقيق أهدافها يتوقف على حسن إدارتها لمصادر أموالها و استخداماتها بما يحقق أكبر نفع ممكن في ظل الظروف العامة السائدة، كما يعتمد إلى حد كبير على دقة تنظيمها الداخلي بصفة عامة و على وجود أنظمة فعالة محكمة للمحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء بشكل يضمن انتظام إنجاز الأعمال، و دقة و صحة المعلومات و البيانات المالية، و تلبية حاجات الاقتصاد الوطني الحديث إلى البيانات الصادقة على نواحي النشاط في مختلف القطاعات و بالتالي إمكانية تحقيق التوازن في نموها.

- ارتأينا ان نتطرق في هذا الفصل الى اربعة مباحث رئيسية، حيث اننا تطرقنا الى النظام المصرفي الجزائري كأول مبحث، وفي المبحث الثاني مزايا ومخاطر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على انظمة الجهاز المصرفي، و المبحث الثالث فكان يتمحور حول واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النظام المصرفي الجزائري ، اما المبحث الاخير حول أهم السياسات المطبقة للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري، ومن هذا الصدد يمكننا طرح التساؤل التالي : فيما تكمن اهمية تطوير تكنولوجيا الاعلام و الاتصال بالنسبة للنضام المصرفي الجزائري ؟

- المبحث الاول: نظرة عامة حول النظام المصرفي الجزائري
- المبحث الثاني: مزايا ومخاطر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على انظمة الجهاز المصرفي
- المبحث الثالث: واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النظام المصرفي الجزائري
- المبحث الرابع: أهم السياسات المطبقة للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري

المبحث الأول: نظرة عامة حول النظام المصرفي الجزائري

لقد ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال مؤسسات مالية ومصرفية تابعة للأجنبي، لذلك لم تتمكن من مسايرة متطلبات التنمية المنشودة للاقتصاد الجزائري الناشئ، ومن تم عملت السلطات الجزائرية على بذل مجهودات جبارة لبعث التنمية في جميع المجالات ومنها النشاط المالي والمصرفي فخلقت بعض المؤسسات الضرورية والتي لا غنى عنها بالنسبة لاقتصاد أي دولة، وحاولت التكيف مع البعض الآخر كما أممت البعض منها وأنشأت في آخر المطاف نظاما مصرفيا جزائريا ينسجم ومتطلبات التنمية المنشودة.

المطلب الأول: أهم إصلاحات سنة 1986-1988 وقانون النقد و القرض[1]

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1986-1988 محاولة إصلاح المنظومة المصرفية و المالية، و قد تجسد ذلك في القيام بتعديل النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم إصدار القانون 86-12 المؤرخ في 14 /08 /1986 ، و هو قانون خاص بنظام البنوك و شروط الإقراض حيث تمت بموجبه التوصية بوجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب دراسة الوضعية المالية للمؤسسات المقترضة للتقليص من خطر عدم التسديد، كما أستعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يخص تطبيق السياسة النقدية ، حيث كلف بإعداد و تسيير أدواتها بما في ذلك تحديد سقوف عمليات إعادة الخصم لتوجيه السياسة الإقراضية المتبعة من طرف البنك زيادة على هذا فقد أعيد النظر في علاقة البنك المركزي بالخزينة فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لها و التي يقرر حدودها المخطط الوطني للقرض.

و بالمصادقة على قانون استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية في 1988 أصبحت البنوك بدورها مستقلة، حيث اعتبرت بموجب القانون مؤسسات عمومية اقتصادية، و أكد على طابعها التجاري و على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، و بالتالي وضع نشاطها في دائرة المتاجرة. إن قانون

[1] – محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 138

88-06 المؤرخ في 1988/01/12 المعدل و المتمم للقانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 سمح لمؤسسات القرض و الهيئات المالية باللجوء إلى القروض المتوسطة الأجل في السوق الداخلية و الخارجية.[1]

و على الرغم من هذه التغيرات فإن القانون المصرفي لعام 1986 بقي غير متماشي مع الوضعية الاقتصادية الجديدة، لأنه يحمل في مضمونه نوع من التناقض. فمن ناحية نجده ينص على ضرورة التقيد بالحدود التي يرسمها المخطط الوطني للقرض وفق الأهداف التنموية المخططة، إلا أنه من ناحية أخرى ينادي بتطبيق اللامركزية في اتخاذ قرارات التمويل و يدعو البنوك إلى الاستقلالية في اتخاذ مثل هذه القرارات. و بالتالي نلاحظ استمرار نظام التخطيط في توجيه و تخصيص الموارد نتيجة استمرار التسيير الإداري الموجه و عدم حصول الأعوان الاقتصاديين على استقلاليتهم. فالانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع قطاع مصرفي متطور و فعال ، لذلك تواصلت الإصلاحات الاقتصادية و المالية، و تجسدت في منح الاستقلالية المالية للبنوك سنة 1989، بهدف زيادة فعالية نشاطها و رفع مردوديتها. كما أنشئت السوق النقدية في جوان 1989 لتداول الأموال في المدى القصير بسرعة و تكاليف منخفضة، مما فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية (صندوق التوفير والاحتياط، مؤسسات التأمين، مؤسسات الضمان الاجتماعي) للتدخل في السوق النقدية بصفتها مقرضة.

المطلب الثاني: النظام المصرفي الجزائري بعد التأميم

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض[2]، نصا تشريعيا يعكس بحق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات[3]، وكانت كل الجهود المبذولة لإصلاح وإنعاش النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري، مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990، رغم أنها تواجدت في ظروف صعبة نوعا ما

1 -بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، (2005-2006)،ص161.

2 قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 18 بتاريخ 1990/04/14.

3 د. طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2003 ص 196.

إلا أن الاهتمامات المبرمجة انصبت على النظام النقدي بالدرجة الأولى، فقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في البنك الجزائري، أو مجلس النقد والقرض، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصا وأن الجزائر متوجهة نحو اقتصاد السوق، هذا الأخير الذي يرغمنا على القيام بإصلاح جذري في جهازنا المصرفي إداريا و تسييريا، وكما يجب أن نشير إلى أن هذا القانون أنشئ لإعادة إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك، المؤسسة والسوق.

وكما ساعد قانون النقد والقرض على تنشيط وظيفة الوساطة المالية[1]، وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، أعاد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في البنوك التجارية وظائفها التقليدية. بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة، كما تم فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة وفق جدول يمتد على 15 سنة وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة ومنع كل شخص طبيعي ومعنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[2].

وفيما يخص مسك الحسابات فقد قام مجلس النقد والقرض بإصدار لائحتين تتعلق الأولى بنظام الحسابات والثانية بالإجراءات الحسابية التي يتعين على البنوك اعتمادها.

إن أهم ما جاء به قانون النقد والقرض:[3]

1. إلغاء تبعية السياسة النقدية للقطاع السلعي التي كانت مرسخة في ظل التخطيط المركزي.
2. عدم التمييز في منح القروض ما بين القطاع العام والقطاع الخاص.
3. اعتماد المرونة في تحديد معدلات الفائدة بالنسبة للبنوك من قبل البنك المركزي.

[1] د. بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 186.

[2] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[3] -بطاهر علي، مرجع سبق ذكره ، جامعة الجزائر، (2005-2006).

4. تم الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية صاحبة العجز في التمويل.

5. تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.

6. استعادة البنوك والمؤسسات لوظائفها التقليدية تلك المتمثلة في منح القروض التي كانت محتكرة من قبل الخزينة العمومية.

7. أصبح توزيع القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يرتكز على مفهوم الجدوى من لاقتصاد المشاريع.

8. أصبح مجلس النقد والقرض يمثل السلطة النقدية الوحيدة والمستقلة بعدما كانت مشتقة من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية.

9. إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.

10. إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.

11. ترقية الاستثمار الأجنبي.

12. تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والخزينة العمومية.

13. تحديد نوعية العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

المطلب الثالث: أفاق إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل (E-banking)

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، حيث اهتمت البنوك اهتماماً كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب الآلية وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها بما يكفل انسياب الخدمات المصرفية من البنوك إلى العملاء بدقة وسهولة ويسر. ولعل من أهم ملامح هذه المنظومة الحديثة هو الانتقال التدريجي من البنوك التقليدية التي لها وجود مادي في شكل

فروع ومعاملات إلى "البنوك الافتراضية "والتي تعتمد على شبكة الانترنت في تقديم خدماتها للعملاء وهى ما تسمى "Internet Banks " لتضيف أبعاداً غير مسبوقة للعمل المصرفي .

يستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية (Electronic Banking) أو بنوك الإنترنت (Internet Banking) كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينيات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الالكترونية عن بعد (Remote Electronic Banking) أو البنك المنزلي (Home Banking) أو البنك على الخط (Online Banking) أو الخدمات المالية الذاتية (Self – Service Banking) ، وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان آخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان).مما أدى إلى تحرير العملاء من قيود الزمان والمكان وتوفير الوقت والجهد لعملاء البنوك.[1]

لذا فقد بات لزاماً على البنوك أن تواجه هذا التحول التكنولوجي بسرعة وكفاءة عالية والعمل على استيعاب أساليب التكنولوجيات المتطورة.

[1] البنوك الالكترونية. http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm، تاريخ الاطلاع 2015/04/12.

المبحث الثاني:مزايا ومخاطر (TIC) على أنظمة الجهاز المصرفي

إن تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لا تقتصر فقط على الايجابيات فكما تؤثر ايجابيا على النظام المصرفي يمكنها أن تؤثر عليه بشكل سلبي.

المطلب الأول: تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري

1 – شبكة الاتصالات الإلكترونية :[1] بادرت بعض المؤسسات المصرفية و المالية بتطوير شبكات إلكترونية للدفع و التسديد منتشرة في نقاط محدودة من التراب الوطني، لكن عدم القدرة على التحكم فيها و تسييرها جعل بعضها يتوقف عن أداء خدماته و ذلك بسبب اعتماد هذه المؤسسات على حلول و أنظمة مستوردة و غير متوافقة و خصائص السوق الجزائرية و كذلك عدم تزايد الطلب على هذه الخدمات، هذا العامل الذي كان من الممكن أن يشجع هذه المؤسسات على مواصلة العمل بهذه الوسائل (العامل أي زيادة الطلب) ور غم ذلك فقد بادرت بعض المؤسسات بإصدار بطاقات السحب مثل :

أ. بطاقة السحب من الصرفات الآلية (DAB) [2]لمؤسسة البريد .

ب. البطاقة المصرفية للسحب و الدفع للمصارف التالية : القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنك ، بنك البركة الجزائري.

يعد بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR من رواد المؤسسات المصرفية في الجزائر فقد قطع شوطا كبيرا.

على مستوى نظام الاتصالات، فهو يمتلك شبكة اتصالات تعم جل مناطق الوطن، و هي مخصصة للتحويل المالي المباشر من وكالاتها و تعتبر بطاقة السحب و الدفع للـ BADR دعم للنشاط المصرفي للمؤسسة وزيادة لمواردها و وسيلة لتحسين خدماتها المصرفية .

2– الانترنت و البنوك الجزائرية: إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الانترنت.

[1] – بوعافية رشيد مرجع سبق ذكره ، ص164 ،ص166.

[2] – DAB: distributeurs automatique de billets

فابالنسبة لبنك الجزائر موقعه على الانترنت www.bank-of-algeria.dz تظهر فيه مجموعة من المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و إحصائيات مختلفة و لكنها غير متجددة، فمثلا آخر تقرير سنوي موجود على الموقع هو تقرير سنة 2005، و هو لا يقدم أي خدمة معلوماتية إلكترونية بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم و التي بعضها يشرف على أنظمة الدفع الإلكترونية لمصارف تلك الدول انطلاقا من موقعه الإلكتروني[1] .

أما بالنسبة للمصارف التجارية، فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها و معظمها لم يجدد منذ مدة، إلا انه يجب أن نذكر أن هناك مصارف تسمح بالإطلاع على الرصيد (للزبائن المشتركين في النظام) و بعض العمليات الأخرى.ومن أمثلة مواقع تلك البنوك: موقع صندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، و لكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نطاق الخدمة أو نوعيتها.

و لكن يجب تدارك هذا الأمر و تفعيل دور الانترنت لتقديم خدمة مصرفية متطورة و في هذا السياق لا ننسى تجربة " بريد الجزائر " بتقديمه خدمات عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي و طلب الصك البريدي بالإضافة إلى إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي ، و إنشاء خدمة الموزع الصوتي (15.30) للاستعلام حول الحساب البريدي .

3- استخدام الهاتف في الخدمة المصرفية :

لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها سواء الهاتف الثابت أو المحمول رغم ما شهده هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية و على المصارف الاستفادة من عدد مشتركي خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب أكبر عدد من الزبائن .

ويمكن توضيح تكنولوجيا الاعلام من خلال الامثلة المطروحة في الجدول الاتي بمختلف وظائفها ووسائلها.

[1] – موقع بنك الجزائر على الانترنيت، www.bank-of-algeria.dz

الجدول رقم (1): أمثلة عن تكنولوجيات الإعلام ووظائفها

الوظيفة الأساسية	أمثلة عن التكنولوجيا
الحجز *la Saisie* **الحصول على بيانات بشكل يسمح بتخزينها، معالجتها ثم نشرها**	لوحة المفاتيح، الماسح Scanner ، مسجل الأصوات Caméra Vidéo، ، آلة فوتوغرافية، Magnétophone Lecteur de Codes Barres
النشر *Transmission* ***انتقال المعلومة في الفضاء***	*شبكات هاتفية، شبكات متخصصة في نقل المعطيات، البث الهرتزي Diffusion Hertzienne ، والأقمار الصناعية Satellite*
التخزين *Stockage* **الحفظ المنظم للبيانات و المعطيات يسمح بالاستفادة منها داخليا**	طبع الورق، الأشرطة الممغنطة، الذاكرة المركزية للكمبيوتر، الأقراص المضغوطة (المدمجة)*CD Rom* ، *القرص الفيديو الرقمي DVD*
المعالجة*Traitement* ***إحداث بيانات جديدة انطلاقا من بيانات موجودة، الحساب، التغيير في الشكل(الحجم)***	*الكمبيوتر وبرامجه Logiciels*
الرد أو الإرجاع *Restitution* ***جعل البيانات على شكل قابل للاتصال بالفرد***	طابعة الكمبيوتر و الشاشة، مكبر *Haut-parleur* الصوت

Source : Robert Reix, ***Systèmes d'Information et Management des Organisations****, (Vuibert, France, 4ème Edition, 2002), P. 72.*

كما يمكن توضيح تكنولوجيا الاتصال من خلال الامثلة المطروحة في الجدول الاتي بمختلف وظائفها ووسائلها.

الجدول رقم (2):أمثلة عن تكنولوجيات الاتصال ووظائفها (مقسم الى قسمين ص38، ص39)

الوظائف	**الإنتاج** ***Production***	**النقل، النشر** ***Transmission*** ***Diffusion***	***Archivage*** **الأرشفة** ***Consultation*** **التفحص**
المعطيات	الكمبيوتر	فيديو تكس *Video Tex* *خاصة Télex* شبكة محلية، عامة أو *تيلكس*	*المصغرات* *Microformes* *قرص مغناطيسي* *CD ROM* ورق قرص فيديو رقمي *DVD*
النصوص	الة كاتبة كمبيوتر	رسائل بريدية courrier postal Coupieur نسخ لاسلكي (fax) télécopieurs شبكات محلية، عامة، خاصة،فيديوتكس	الورق، المصغرات ، قرص مغناطيسي CD ROM

صور ثابتة	الة تصويرية نهاية العرض terminal Grafique table trançate	شبكات تماثلية ورقمية copieursنسخ لا سلكي Télécopieurs Rétroprojecteur télécriteure	الورق، المصغرات microformes قرص فيديو رقمي DVD Vidéo TEX
اصوات	مسجل الاصوات Ordinateur +logiciel spécial	هاتف تماثلي، رقمي Radio (réseau ou ondes hertziennes) Radio messagerie	مسجل الاصوات disque قرص صلب compact Répondeur téléphone
vidéo	Caméras sonores	شبكات تدفق عالي موجات هرتزية (télévision اقمار صناعية moniteur vidéo)	جهاز تسجيل وقراءة مقاطع فيديو Magnétoscope DVD

*Source : Robert Reix, **Systèmes d'Information et Management des Organisations**, (Vuibert, France, 4ème Edition, 2002), P. 229.*

المطلب الثاني: مزايا تكنولوجيا الإعلام و الاتصال المستخدمة في القطاع المصرفي الجزائري

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري يتيح للنظام دخول العصرنة من أبوابها الواسعة، سواء تعلق الأمر بالمصارف التجارية، أو بنك الجزائر، أو المؤسسات المالية الأخرى، فهي تمنح امتيازات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1 - يؤدي قيام المصارف الجزائرية بتسوية أنشطتها وخدماتها المصرفية الإلكترونية، إلى تخفيض النفقات التي تتحملها في أداء خدماتها ويوفر تكلفة إنشاء فروع جديدة المصارف في المناطق البعيدة خاصة أن الجزائر بلد كبير المساحة، فان إنشاء موقع للمصرف عبر شبكة الانترنت لا يقارن بتكلفة إنشاء فرع لمصرف بما يحتاجه من مبان وأجهزة وعمالة مدربة ومستندات وصيانة، حيث يمكن من خلال المصرف الإلكتروني تسويق مختلف خدماتها المصرفية فضلا عن إجراء التعاملات البيئية(بين المصرف والمصارف الأخرى) والتبادل الإلكتروني للوثائق في مدة وجيزة.

2- يلزم دخول المصارف العالمية شبكة الانترنت وبما تملكه من قدرات على المنافسة ضرورة دخول المصارف الجزائرية لهذه الخدمة لمواجهة تحديات السوق المصرفية الدولية، وبالتالي دخول السوق المصرفية الجزائرية في المنافسة الداخلية والخارجية، ويجب في هذه الحالة أن تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية خدماتها المصرفية وفق ما يجري حاليا في الأسواق المصرفية العالمية.

3- الجزائر بمساحتها الكبيرة، لا تستطيع المصارف فتح فروع عن كل منطقة وبالتالي يساهم اعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري إلى اختصار المساحات وتقليل تكلفة إنشاء الفروع الجديدة.

4- يشكل استعمال شبكة الانترنت في المصارف الجزائرية نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية وذلك من خلال التعريف بهذه المصارف وترويج خدماتها والإعلام بنشر تطورات المؤشرات المالية بوضعها تحت تصرف الباحثين والدارسين وسائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

[1]- د. أحمد محمود عبد الكريم **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة المجمعة، المجلة عدد 8 -2012، ص- 12 .10

5- تساهم ثورة المعلومات و الاتصالات في شؤون الحياة اليومية في البلدان المتقدمة، حيث تقوم كل أسرة وكل مؤسسة تجارية باستعمال شبكة الانترنت لأغراض التسويق، أو لتنفيذ بعض العمليات المصرفية . ويمكن من خلال الصيرفة الإلكترونية تحسين وتسهيل معيشة العائلات والأفراد.

6- تفعيل دور بورصة القيم المنقولة في الجزائر من خلال إقامة سوق مالية إلكترونية، وإقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطوير أدائها وترقيتها.

7- مواكبة المصارف الجزائرية العالمية في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهي تستعد للمنافسة في ظل بداية تطبيق الأحرف الأولى من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة.

8- المساهمة في جلب الاستثمارات لاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توفير خدمة مصرفية إلكترونية (24/24) و(7/7).[1]

المطلب الثالث: مخاطر وعوائق استخدام (TIC) في القطاع المصرفي

إن الصيرفة الالكترونية رغم ما يمكن أن توفره من مزايا للاقتصاد العالمي عامة، تظل محاطة بمجموعة من المخاطر و العوائق التي لا يمكن مواجهتها دون وضع إطار قانوني وتقني وتطويره مع كل المستجدات و أهم هذه المخاطر ما يلي:

1- المخاطر التنظيمية :تنطوي الصيرفة الالكترونية على درجة عالية من المخاطر التنظيمية بالنسبة للمصارف، ويمكن للمصارف توسيع النطاق الجغرافي لخدماتها عن طريق الصيرفة الإلكترونية، بدرجة أسرع مما يمكن تحقيقه عن طريق المصارف التقليدية، ونظرا لأن شبكة الانترنت تتبع الفرصة للاستفادة من الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطر في أن تحاول المصارف التهرب من التنظيم والإشراف، وفي هذه الحالة يمكن أن تطلب هذه المصارف أي التي تقدم خدماتها من أماكن بعيدة عن طريق شبكة الانترنت بالحصول على ترخيص لذلك، والترخيص وسيلة مناسبة بصفة خاصة عندما يكون ضعيفا وعندما

[1] – **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، مرجع سبق ذكره، ص12- 22

لا يتواجد بشكل كاف بين المصرف المقدم للخدمة الالكترونية ووجهة الإشراف المحلي، فقد تتهرب بعض المصارف من الخضوع للسلطة النقدية، لاسيما في الدول الأقل تنظيما أو الأقل تطورا من حيث تقنيات الرقابة على استعمال مختلف الوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي.

2– المخاطر القانونية : تحتوي الصيرفة الإلكترونية على درجة عالية من المخاطر القانونية بالنسبة للمصارف، وتجد أبرز فكرة تطرح حاليا كون الصيرفة الالكترونية يمكن أن تساهم في عملية غسيل الأموال، وتمويل العمل الإجرامي والإرهابي في العالم، وهذا كله ناجم عن السرية التي توفرها التقنية للمتعاملين، مما استدعى التفكير في وضع إطار قانوني وتشريعي يحارب كل استعمال غير شرعي الصيرفة الإلكترونية، فضلا عن التنسيق والتكامل الدولي لتضييق الخناق على الاستعمال غير الشرعي، وإنشاء وكالة خاصة للمراقبة، وهناك مخاطر أخرى مرتبطة بالنشاطات المختلفة للقرصنة وما يمكن أن تشكله من خطر على نظام الشبكة الإلكترونية.

3 – مخاطر العمليات : يحتاج الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية إلى أمن النظام المصرفي والشبكات الإلكترونية المصرفية، فهناك مخاطر مرتبطة بالنشاطات المختلفة والنتائج المترتبة عليها، وهذا لا يمكن مواجهته إلا من خلال تبني نظام الكتروني مصرفي آمن متطور يوفر أمانا للمصرف ومتعامليه، ويتعين على القائمين على تنظيم العمليات المصرفية الإلكترونية والإشراف عليها أن يتأكدوا من المصارف التي تتيح ممارسة سليمة لضمان سرية البيانات، إلى جانب نزاهة النظام والبيانات، وينبغي أن يجري باستمرار اختيار ممارسة الأمن ومراقبته ومراجعته.[1]

4 – مخاطر السمعة :إن كل مخالفة ترتكب في أي دولة أو أي اضطراب في خدمات بنوكها قد يمس بسمعتها، وكلما زاد المصرف في الاعتماد على قنوات تقديم الخدمة المصرفية الإلكترونية، ازدادت احتمالات مخاطر السمعة. فقد يواجه المصرف المقدم للخدمة الإلكترونية مشاكل تقنية، تؤدي إلى فقدان الثقة في قنوات تقديم الخدمة المصرفية من جانب المصرف، أما من جانب العملاء فقد تنشأ مخاطر السمعة من سوء استخدام العملاء لاحتياطات الأمن أو الجهل بالحاجة، وعموما يتم حل هذه الإشكالية من

[1] – الدكتور عرابة رابح أستاذ محاضر جامعة الشلف **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري** .ص 18

خلال الدور الإعلامي للمصرف حول الخدمة المصرفية الإلكترونية، وذلك من خلال تقديم مساعدات تقنية واستشارية للعملاء.

المبحث الثالث:واقع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في النظام المصرفي الجزائري

يعتمد النظام المصرفي الجزائري في الوقت الحاصل على تكنولوجيا الاعلام والاتصال مثله كباقي الانظمة المصرفية في العالم غير ان حجم الاعتماد يختلف من دولة الى اخرى.

المطلب الأول: وضعية شبكة الانترنيت ومشروع الجزائر الالكترونية 2013

بحثا عن عضوية فاعلة في مجتمع المعلومات المتنامي بسرعة، أطلقت الجزائر من خلال وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، احد الملفات الكبرى و هو مشروع برنامج "الجزائر الالكترونية 2013 " الذي تم التشاور فيه مع المؤسسات و الإدارات العمومية و المتعاملين الاقتصاديين العموميين و الخواص و الجامعات ومراكز البحث و الجمعيات المهنية التي تنشط في مجال العلوم و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، إذ شارك أكثر من ثلاثمائة شخص في طرح الأفكار و مناقشتها خلال 6 أشهر.[1]

في الواقع تشكل المعرفة الرقمية و تدعيم الرأسمال البشري أساسا للرهانات التي تطرحها التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مع وجوب تبني مقربة ناجعة و فعالة لتنمية الرأسمال الفكري الذي تكمن قوامه الرئيسية في: البحث، التطوير، الابتكار و في التربية و التكوين. و عليه يجب بذل المجهودات صوب المعلمين و الآباء لجعلهم يساهمون في نشر الثقافة الرقمية، و تطوير معدات النفاذ إلى الانترنت ذي الدفع السريع، تلك هي خلاصة اللجنة الالكترونية عن " الجزائر الالكترونية 2013 " في أواخر شهر ديسمبر 2008.

إن إستراتيجية " الجزائر الالكترونية 2013 " تندرج ضمن الرؤية الرامية إلى بروز مجتمع العلم و المعرفة الجزائري الذي ينهض باقتصاد الوطن، ليطرح بدائل لسياسة الصادرات المعتمدة على النفط المفروضة في غياب التنمية، بتعزيز أداء الشركات و الإدارة و تسعى إلى تحسين قدرات التعليم و البحث و الابتكار و إنشاء كوكبات صناعية في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و استخدامها لرفع جاذبية البلد و تحسين حياة المواطنين، عبر المحاور التالية:

[1] – جريدة الموعد اليومي، http://www.elmaouid.com/index،

أ. تسريع استخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الإدارة العمومية:[1]

تسمح تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لاسيما الانترنت بإنشاء فضاء اتصال مستقل عن التموقع المادي و الزمني، و يعتمد على لامركزية المعلومات و احتكارها في تحسين نوعية عملية صنع القرار،و عليه على كل دائرة وزارية:

- استكمال البنى الأساسية المعلوماتية.
- وضع نظم إعلام مندمجة.
- نشر تطبيقات قطاعية متميزة.
- تنمية الكفاءات البشرية.
- تطوير الخدمات الالكترونية لفائدة المواطنين و الشركات و الإدارات الأخرى.
- تسريع استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الشركات.
- تمكين المواطنين من الاستفادة من تجهيزات و شبكات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وفق العملية ج 2 " أسرتك 2 " الخاصة بقطاع التربية، حاسوب للتربية و كذلك لموظفي الإدارة.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي، في البرمجيات، الخدمات و التجهيز.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفع السريع و فائق السرعة.

2- تطوير الكفاءات البشرية: يجب إرفاق تعزيز البنى التحتية و تعميم النفاذ إلى تكنولوجيات الإعلام و الاتصال بإجراءات ملموسة في مجال التكوين و تطوير الكفاءات البشرية من اجل تعميم استعمال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و ضمان تملكها على جميع المستويات، وذلك:

أ. بإعادة النظر في برامج التعليم و التكوين في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.

ب. تلقين تكنولوجيات الإعلام و الاتصال لجميع الفئات الاجتماعية.

[1] – شعباني عزوز مفتش التربية الوطنية للتسيير المالي و المادي **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التسيير بقاعدة البيانات**، المفتشية العامة . وزارة التربية الوطنية ص 5-6.

ج. تدعيم البحث، التطوير و الابتكار.

د. ضبط مستوى الإطار القانوني الوطني.

3 – الإعلام و الاتصال: يضطلع كل من الإعلام و الاتصال بدور أساسي في عملية بناء مجتمع المعلومات و الاقتصاد الرقمي و عليه يجب:

أ. إعداد و تنفيذ مخطط اتصال حول مجتمع المعلومات في الجزائر.

ب. إقامة نسيج جمعوي كامتداد لمجهود الدولة.

4– تثمين التعاون الدولي كبرنامج MEDA II و يسهم في:

أ. المشاركة الفعالة في الحوار و المبادلات الدولية.

ب. إقامة شراكات إستراتيجية بهدف تملك التكنولوجيات و المهارات.

ج. آليات التقييم و المتابعة حيث يعتمد على المؤشرات للوصول إلى الجزائر الالكترونية في 2013.

5– الإجراءات التنظيمية : تم تشكيل لجنة وزارية تدعى اللجنة الالكترونية يترأسها رئيس الوزراء مهمتها التوجيه،التنسيق بين القطاعات و التنفيذ.

6–الموارد المالية تأتي في شكل ضخ متواصل في كل سنة وفق الميزانية العامة للسنوات من 2008 إلى 2013.[1]

المطلب الثاني: واقع التجارة الالكترونية في الجزائر وفوائد اعتمادها

يخطئ الكثير من الناس عندما يعتقدون أن الجزائر لم تعرف لحد الآن أي شكل من أشكال التجارة الالكترونية، فموردوا الإنترنيت (بروفايدر) يعتبرون مثالا واضحا لممارسة التجارة الالكترونية في الجزائر، فتزويد المؤسسات والأفراد بالإنترنيت يدخل في نطاق التجارة الالكترونية التي تعني في أبسط تعريفاتها "مجموعة التبادلات التجارية التي تتم عبر شبكة اتصالات" ، وليس بالضرورة أن يتم الدفع إلكترونيا فحتى لو قام الزبون بدفع ثمن اشتراكاته بالانترنيت نقدا أو عبر الشيك فإن ذلك يعد أيضا ضمن معاملات التجارة الالكترونية، وهذا رغم توفر بطاقات الدفع الالكترونية.

[1] –بختي، **دور الإنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر 2002، ص: 196.

الفرع الأول : البنية التحتية للتجارة الالكترونية الجزائرية

1-تحويل المجتمع إلى تكنولوجيا المعلومات:[1]

تسطير فلسفة واضحة تستوعب كل التطورات التكنولوجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في العالم وتعايش عصر المعلومات بكل ما تعنيه من ثورة المعلومات من انفتاح وعقلانية وتكامل النظرة وشمول للاهتمامات وتبدو هنا أهمية إنشاء مشروع أسرتك وتعميم الإنترنيت.

2-تعميم الانترنت:

فلا يمكننا الحديث عن التجارة الالكترونية في أي بلد في العالم قبل الحديث عن بيئتها والمتمثلة أساسا في عدد الأفراد الذين يستعملون الانترنيت بانتظام، والذين يمثلون قاعدة التجارة الالكترونية وقد بلغ عددهم مليون أنترناتي في الجزائر سنة2006 إذ تضاعف عددهم عشر مرات منذ عام 2000، كما تضاعف عدد نوادي الانترنيت بشكل كبير مع تزايد عدد الأنترناتيين، وأضحت الشركات الاقتصادية والهيآت العمومية والخاصة أكثر اهتماما بالتواجد على الانترنيت عبر مواقع إلكترونية خاصة بها.

3-تطوير القطاع المصرفي:

شروع الجزائر في إصلاحات مصرفية عميقة خاصة مع مطلع هذا العام من شأنه التسريع في تطوير التجارة الالكترونية والتسوق عبر الأنترنيت من خلال تحديث وسائل الدفع الإلكتروني، والتي يأتي على رأسها بطاقة الدفع الإلكترونية العالمية ''سي.بي.أ . فيزا غولد''

وهي عبارة عن بطاقة إئتمانية ترخصها هيئة عالمية ''فيزا'' وعن طريق هذه البطاقة يمكن لصاحبها شراء السلعة التي يرغبها على الانترنيت من أي مكان في العالم وتحويل الأموال إلى البائع عن طريق إرسال المعلومات البنكية عبر البريد الإلكتروني بشكل مشفر لضمان عدم قراءتها في حالة اعتراضها.

[1] - طارق عبد العالي حماد، مرجع سبق ذكره ،ص 265-270

الفرع الثاني : استفادة الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الإلكترونية

من أهم المزايا التي ينالها الاقتصاد الجزائري بعد اعتماده التجارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

– فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة تلك التي تشكو من مشكلة صعوبة دخولها إلى أسواق عالمية لصغر حجمها و انخفاض مواردها.

– الاستفادة من الخدمات و السلع الأجنبية التكنولوجية المتطورة و بالتالي توفر إمكانيات إخراج الاقتصاد الجزائري من تخلفه و إعطائه قدرة تنافسية أكبر.

– تطوير الصادرات خارج المحروقات حيث أن منتجات جزائرية تجد طلبها في السوق العالمي، لكن نقص الإشهار الدولي للسلع الجزائرية يجعلها مجهولة لدى العالم.

– تطوير العمل المصرفي الجزائري مما يتوافق مع متطلبات التجارة الإلكترونية الخاصة بطرق الدفع الإلكتروني المختلف.[1]

– إمكانية تخفيض المشاكل الإدارية بين المكلفين بالضريبة و الإدارة الجبائية فيما يتعلق بالتخلف عن تقديم التصريحات الجبائية أو دفع المستحقات و ذلك بتمكين أن تتم بسهولة عن طريق شبكة الانترنت و الدفع الإلكتروني.

– سهولة إيصال المعلومة للمستهلك والوصول إليه، سواء على المستوى العالمي أو المحلي.

– إعطاء نفس جديد للتجارة الإلكترونية الجزائرية خاصة و نحن مقبلون على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

[1] – طارق عبد العالي حماد، مرجع سابق، ص 272

المطلب الثالث : أهم الإجراءات المتخذة من قبل بنك الجزائر

من زاوية تدعيم الإشراف المصرفي، تجدر الإشارة إلى قيام بنك الجزائر بتطوير اختبارات المقاومة اعتبارا من سنة 2007، و هي السنة التي شهدت تحيين برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)بشكل مشترك بين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، تسمح اختبارات المقاومة هذه باكتشاف نقاط الضعف في المصارف منفردة و في النظام المصرفي في مجمله، تشكل هذه الاختبارات القاعدة التي أساسها يتم وضع مؤشرات الإنذار المبكر(Early warning) .[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قام أيضا بتطوير وسائل الرقابة الاحترازية الشاملة في شكل متابعة للمصارف بواسطة مؤشرات صلابة النظام المصرفي، و يتعلق الأمر بالمؤشرات الموجزة الإحدى عشر (11) التي تمس الأموال الخاصة (نسبة الملاءة)، وطبيعة القروض الموزعة، وتصنيفها، ومستوى المؤونات المشكلة لها، كما تم إدماج نسبة السيولة أيضا (نسبة شاملة) فضلا عن مجموع مؤشرات مردودية المصارف العمومية و الخاصة .

وقام بنك الجزائر مؤخرا بإنشاء لجنتين، الأولى هي لجنة الاستقرار المالي و الثانية هي لجنة الاستقرار المالي و الثانية هي لجنة الإدارة المكلفة بمتابعة إعداد الإطار التنظيمي المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في المصارف والمؤسسات المالية.

فان الانتقال إلى عصر المعلوماتية يعني ضرورة تكييف البنوك الجزائرية مع تغيرات وتطورات المحيط، هذا التكيف يقتض اتخاذ عدة إجراءات تعتمد أساسا على:

1- العمل على مواكبة أحدث التطورات التكنولوجية في العمل البنكي.

2-تنويع الخدمات المصرفية.

[1] - محمد لكصاسي، **تطورات الوضعية المالية و التقنية في الجزائر**، تدخل لمحافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **2008/07/13**.

3- الارتقاء بالعنصر البشرى.

4-تطوير التسويق البنكي.

5- مواكبة المعايير الدولية.

6-تفعيل دور الدولة والبنك المركزي لتطوير أداء الجهاز البنكي الجزائري .

وقصد السماح للمصارف بتحسين أكبر لتسيير مخاطر القروض، شرع بنك الجزائر في 2008، بعدما ساهم في تحديث أنظمة الدفع – حيث يعتبر المالك و المسير لنظام المدفوعات الإجمالية للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة –، في إنجاز مركزية جديدة للمخاطر، سوف تكون هذه الأخيرة أكثر كفاءة، حيث تشمل على وظائف تشغيلية أكثر اتساعا من تلك الموجودة في المركزية الحالية، مع قسم يجمع كل القروض الممنوحة للأسر .

كما سيتم تعميم تجنيد الخبرات الأجنبية ذات الكفاءة، لمراقبة عصرنة المصارف العمومية (التي شرع فيها مع البنك الوطني الجزائري)، بصفة تدريجية، و أخيرا سيتم تكثيف شبكة وكالات المصارف العمومية، بما يمكنها من أداء دورها كاملا كمتعاملين تاريخيين بالمقارنة مع الفروع المحلية للمصارف الأجنبية.[1]

[1] – مصالح الوزير الأول، السيد أحمد أويحي، **ملحق بيان السياسة العامة**، المجلس الضعبي الوطني، الجزائر، أكتوبر 2010 ، ص:54.

المبحث الرابع: أهم السياسات المطبقة للنهوض بالقطاع المصرفي الجزائري

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية.

المطلب الأول: القوانين المنظمة لبرامج تكنولوجيا الإعلام و الاتصال

لقد تسارعت وتيرة الاعتماد على المعلوماتية في شتى المجالات حتى باتت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، واصبحت مقياسا لتطور الدول، والجزائر ليست بمناي عن هذا التحول المعلوماتي، الذي حمل في طياته مصالح جيدة غير تلك التي يحميها قانون العقوبات، فبدت الحاجة شديدة لوضع نصوص جديدة.

وكان التعديل بموجب القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل و المتمم للأمر رقم 66-156، المتضمن قانون العقوبات والذي افرد القسم السابع مكرر منه تحت عنوان "المساس بانضمة المعالجة الآلية للمعطيات" و الذي تضمن ثمانية مواد من المادة 394 مكرر حتى المادة 394 مكرر7.[1]

كانت مواجهة الجريمة المعلوماتية إحدى بنود اتفاق يؤسس شراكة بين الاتحاد الاروبي و الجزائر، عقد بتاريخ 22 افريل 2002، وتضمنت ذلك المادة 86 منه.[2]

وسارت في هذا المسار السياسة البنكية الجزائرية من اجل ضمان عمليات الوفاء الالكتروني، وفي هذا الشأن اصدر بنك الجزائر تنظيم داخلي رقم 05-07 بتاريخ 28 ديسمبر 2008، يتعلق بآمن أنظمة الوفاء. فهذا التنظيم يعر النظام بين بنكي للدفع أو التسوية، وهو عبارة عن إجراءات وطنية أو دولية، تنظم

[1] محمد خليفة، **الحماية الجنائية لمعطيات الحساب الالي**، دار الجامعةالجديدةن دون طبعة، 2007، ص62 .

[2] محمد خليفة، نفس المرجع، ص63.

العلاقات بين طرفين على الأقل تتوفر فيهم صفة بنك أو مؤسسة مالية أو مؤسسة منخرطة في غرفة المقاصة.

كما تضمن القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق 5 افريل سنة 2009 القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال ومكافحتها والذي نص في المادة الأولى منه إن الهدف الذي وضع من اجله هو وضع قواعد خاصة بالوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال.[1]

المطلب الثاني: التطورات التكنولوجية في العمل البنكي الجزائري

لعل أهم ما يميز العمل المصرفي في عصر العولمة المالية هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين. وسعيا منها لمواكبة التطورات في الصناعة المصرفية عملت البنوك الجزائرية على نقل العديد من التقنيات المصرفية إلى السوق الوطنية لاسيما منذ سنة 1997 حيث شرعت في إدخال آلات السحب الآلي ، إذ بلغ عددها سنة 2002 حوالي 250 جهاز ، أم بالنسبة لبطاقات الدفع الفوري "الدفع الالكتروني" فحسب المدير العام لشركة النقد الآلي والعلاقات التقنية بين البنوك "ساتيم" فإنه تم الانطلاق في إنجاز شبكة خاصة بنظام التخليص في الميدان التجاري وقد تنطلق في بداية سنة 2002 بعدما تمر بفترة تجريبية بالجزائر العاصمة لمدة 08 أشهر وستنفذ العملية على م رحلتين ، الأولى تكون فيها الشبكة وطنية، والثانية يتم فيها ربط الشبكة مع مختلف البنوك في العالم[2] بالرغم من الجهودات المبذولة إلا أن الفجوة التكنولوجية

2عبد المجيد قادري، **الوفاء الالكتروني مجلة العلوم القانونية**، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 12، جوان2008، ص ص 168-169

[2] هايزو هوانج ،كال واجيد،"**الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي**"، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2002.

بين البنوك الجزائرية ونظرائها من البنوك العربية والغربية لا تزال كبيرة نظرا للعديد من المعوقات التي شكلت حجر عثرة دون تحقيق القفزة المأمولة لعل من أهمها :

- غياب ثقافة مصرفية في مجتمع لا يتعامل بالشيك المصرفي إلا قليلا.
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الالكترونية.
- عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم التجارة الالكترونية.
- تعدد المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية.
- ارتفاع تكلفة إنشاء وصيانة الشبكات الخاصة بالعمليات المصرفية.

في ظل هذه المتغيرات الجديدة وجدت البنوك التجارية الجزائرية نفسها في وضع بالغ الحساسية لا سيما مع تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات المالية، إذ أصبحت ملزمة بتدعيم قدراتها التنافسية لمواجهة هذه التحديات المرهونة بمدى نجاحها في تحقيق مكاسب تقنية المعلومات ولعل أهم المحاور التي يجب أخذها بعين الاعتبار لتعظيم الاستفادة القصوى من ثورة العلم والتكنولوجيا في العمل المصرفي تتمثل في:

- زيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- التوسع في استخدام الانترنت لتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المصرفية للعملاء بكفاءة أعلى وتكلفة أقل.
- العمل على خلق شبكة مصرفية تكون بمثابة حلقة وصل الكترونية بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى.

– تفعيل دور شبكة الاتصال بين المركز الرئيس لكل بنك وبين باقي فروعه بما يحقق السرعة في تداول المعلومات الخاصة بالعملاء وإجراء لتسويات اللازمة عليها، بالإضافة إلى الارتباط بالشبكات الالكترونية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

المطلب الثالث: مواكبة المعايير الدولية من طرف البنوك الجزائرية

وهذا لا يتاتى إلا من خلال إتباع العمل على مايلي:

1– تدعيم القواعد الرأسمالية : تحتل قضية رؤوس الأموال البنوك أهمية بالغة بوصفها صمام أمان لمواجهة الصدمات والأزمات، فضلا عن أهميتها في تعزيز القدرة الاستثمارية للبنك، وتحسين نظام تقويم المخاطر، وجعل فئاتها ترتبط بثقة أكبر مع المخاطر الاقتصادية التي تتعرض لها البنوك[1]، ومن ثم فقد اهتمت لجنة بازل بإصدار مشروعها الثاني المتعلق بالكفاية رأس المال لوضع قواعد جديدة تعكس حجم المخاطر التي يواجهها العمل البنكي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من أن الاقتراحات الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حاليا إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال[2] وفي ضوء ما تقدم فإن البنك المركزي الجزائري ملزم بإلزام كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس مالها، وهي خطوة هامة على طريق مواكبة المعايير الدولية وتقوية مراكز البنوك الجزائرية، إذ يجب تعزيز هذا الاتجاه سواء عن طريق بورصة الأ وراق المالية أو من خلال الاندماج.

2– تطوير السياسات الائتمانية: حددت لجنة بازل رؤيتها الخاصة بالرقابة على المخاطر البنكية التي احتلت فيها قواعد منح الائتمان مكانة بارزة، وقد اشتملت تلك القواعد على ضرورة كفاية القواعد الإرشادية لمنح الائتمان، كفاية سياسات تقييم جودة الأصول، كفاية مخصصات الديون المعدومة، ووضع

[1] www.dr_alotaibi.com

[2] سيم كاراكاداج ومايكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد **"مقترحات لجنة بازل"** ، مجلة التمويل والتنمية مارس 2001 ،ص 50.

ضوابط للحد من مخاطر التركز والتي تقدر عادة بنسبة معينة من رأس المال ، كما اهتمت بوضع ضوابط للحد من مخاطر الاقتراض للعملاء ذوي العلاقة بالبنك.

3- الاهتمام بإدارة المخاطر: في ضوء الانفتاح غير المسبوق الذي شهدته الصناعة المصرفية على الأسواق المالية العالمية والتطور السريع للتقدم التكنولوجي، فضلا عن تنامي استخدام الابتكارات المالية، أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في عملها على فن إدارة

المخاطر، والتي ترتكز على أربعة مراحل هي:

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها النشاط البنكي.

- القدرة على قياس تلك المخاطر بصورة منتظمة من خلال نظام معلوماتي مناسب.

- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

- قدرة إدارة البنك على مراقبة تلك المخاطر باستخدام ومعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب.

ومن المعروف أن العمل البنكي يتعرض للعديد من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، الاستثمار، المخاطر الالكترونية...إلخ .ونظرا لتنوع هذه المخاطر وأهمية قياسها فإن البنوك الجزائرية ملزمة باتخاذ إجراءات لتحقيق ذلك من خلال مايلي:

- العمل على الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال.

- لعمل على حسن إدارة المخاطر من خلال تحقيق القدرة على قياس كافة أنواعها وإنشاء إدارات خاصة لوضع ومتابعة السياسات المتعلقة بالمخاطر، وأخ رى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية الموافق عليها وتفعيل دورها بحيث يمكنها توقع المخاطر قبل حدوثها بدلا من التعامل معها بأسلوب رد الفعل.

- تدريب الإطارات البنكية في هذا المجال.

– وضع السياسات والقواعد والإجراءات الكفيلة بإبراز جميع نواحي المخاطر التي يواجهها المصرف في عملياته وكيفية حسابها.

4– وضع آلية للإنذار المبكر بالبنوك: في إطار التوجه لتدعيم سلامة النظام المصرفي من قبل المؤسسات المالية الدولية ظهرت الحاجة الماسة لتنصيب خلية للتنبؤ المبكر بحدوث الأزمات المصرفية بالبنوك[1]، خاصة عندما يلوح خطر حدوث عدم استقرار للنظام ناشئ من القطاع المالي، بحيث يمكن تحديد المشاكل المحتملة في وقت مبكر من اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجهاض الأزمة أو التخفيف من حدتها.

وبهذا الخصوص ويمكن إعطاء بعض التوصيات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند إنشاء خلية الإنذار المبكر والتي تتمثل فيمايلي:

– توفير نظام اتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب وتحليلها لاتخاذ القرارات في ضوء تصور شامل للوضع داخل الجهاز البنكي.

– استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث المخاطر في ضوء ظروف كل بنك.

– استخلاص الدروس من الأزمات السابق التي حدثت ببعض الدول والعمل على تجنب الأخطاء التي وقعت فيها

[1] مقالة ل: عبد الرحمن رمزي عداس مدير مخاطر الائتمان بالبنك الأهلي التجاري، بعنوان " **إدارة مخاطر الائتمان**" ، جريدة الوطن، العدد 728، الموافق لـ 27 سبتمبر **2002**، متواجدة على الموقع الإلكتروني: http://www alwatan.com.

خلاصة الفصل:

أدّت ثورة الإتصالات والمعلومات في عصر التطورات المتلاحقة إلى ظهور تغيرات جوهرية في الإقتصاد، فظهر الإقتصاد الرقمي الذي يعتمد على تقنية المعلومات والإتصال وقد أفرز هذا الإقتصاد عدّة مصطلحات جديدة أهمها: البنوك الإلكترونية والتجارة الإلكترونية ، والتسويق و الإستثمار الإلكتروني...الخ. وقد أصبح الإقتصاد الرقمي سمة من أهم سمات إقتصاديات الدول المتقدمة ، وقد بقيت الدول المتخلفة بعيدة عن هذا الواقع الجديد ومنها الدول العربية ،وظهر هناك تفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو مايسمى بالفجوة الرقمية حيث أصبحت إقتصاديات الدول تقاس في تطورها على مدى التوجه نحو رقمنة إقتصادها.

إن من بين الركائز الأساسية التي يقوم عليها الإقتصاد الرقمي هي المصارف من خلال ما تقدمه من خدمات مصرفية إلكترونية (الصيرفة الإلكترونية) لكافة الهياكل الأخرى ، ومن هنا يمكننا الاجابة على التساؤل المطروح وهو مكانة النظام المصرفي الجزائري وفعاليته تكمن في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المعمول بها.

تمهيد:

إن أهمية إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي مازالت تتخبط في مصاعب ومتاهات البرامج الإصلاحية المتعددة، والتي معظمها كان يعتمد على عصرنة النظام و إعتماد الصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص لم يبلغ ذروته القصوى ، أي لابد من الإهتمام بالعمل المصرفي الإلكتروني بإعتماد وسائل دفع إلكترونية حديثة تساهم في تفعيل النشاط الإقتصادي.

ومن هذا المنطلق سوف نقوم في هذا الجزء بإسقاط واقع الصيرفة الإلكترونية التي أشرنا إليها سابقًا ، من خلال هذه الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت، التي تعد فرع من فروع البنك الوطني الجزائري وتحمل الرقم 277، وذلك لما أبدته وكالات البنك الوطني الجزائري من تطور الكتروني في الآونة الأخيرة محاولة تطوير للأنظمة في البنك.

وقد جاءت هذه الدراسة في شكل أسئلة وإستفسارات لمعرفة مدى تطبيقها في هذا البنك في ظل التطورات الحاصلة في هذا القطاع، وعلى هذا الأساس سنتناول الموضوع في ثلاثة مباحث بحيث نتطرق في المبحث الاول الى البنك الوطني الجزائري بصفة عامة، وفي المبحث الثاني التحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري في تطبيق انظمة الدفع المتوفرة اما في المبحث الاخير اثر الصيرفة الالكترونية في نشاط البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الاتي: هل وكالة تيسمسيلت تعتمد على الصيرفة الالكترونية المتطورة في تقديم خدماتها ؟

- المبحث الاول: البنك الوطني الجزائري
- المبحث الثاني: التحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري في تطبيق انظمة الدفع المتوفرة
- المبحث الثالث: اثر الصيرفة الالكترونية في نشاط البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت

المبحث الأول: البنك الوطني الجزائري

ان البنك الوطني الجزائري يعد من بين أفضل البنوك التجارية لاحتوائه على عدد هائل من العملاء، وتاريخ هذا البنك يشهد له على الانجازات المحققة في فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا.

المطلب الأول: نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري

أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 وهو عبارة عن شركة مساهمة برأسمال اجتماعي 1000000000 دج وتطور إلى أن صار يقدر بحوالي 8000000000 دج وهو بنك ودائع واستثمارات المنشآت المالية والوطنية و متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري، ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الصناعي و التجاري، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في:[1]

1. بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966
2. بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967
3. بنك باريس الوطني في جانفي 1968
4. البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا
5. بنك باريس والبلاد المنخفضة (هولندا) في جوان 1968
6. مكتب معسكر للخصم.[2]

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968 لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل بنقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي

[1] محمود حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص 130
[2] طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره ، ص188.

بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب.[1]

اما فيما يخص البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت فلقد تم فتح هذه الوكالة منذ سنة 1993 والتي تعتبر فرع من فروع البنك الوطني الجزائري وتنتمي للوكالة الجهوية باشلف وتحمل وكالة رقم 277.

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

1- الهيئات العليا و العملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك الوطني الجزائري و تمثل بالشكل التالي:

[1] لعشب محفوظ، القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 15.

الشكل (2) يمثل الهيئات العليا و العملية في البنك مأخوذة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

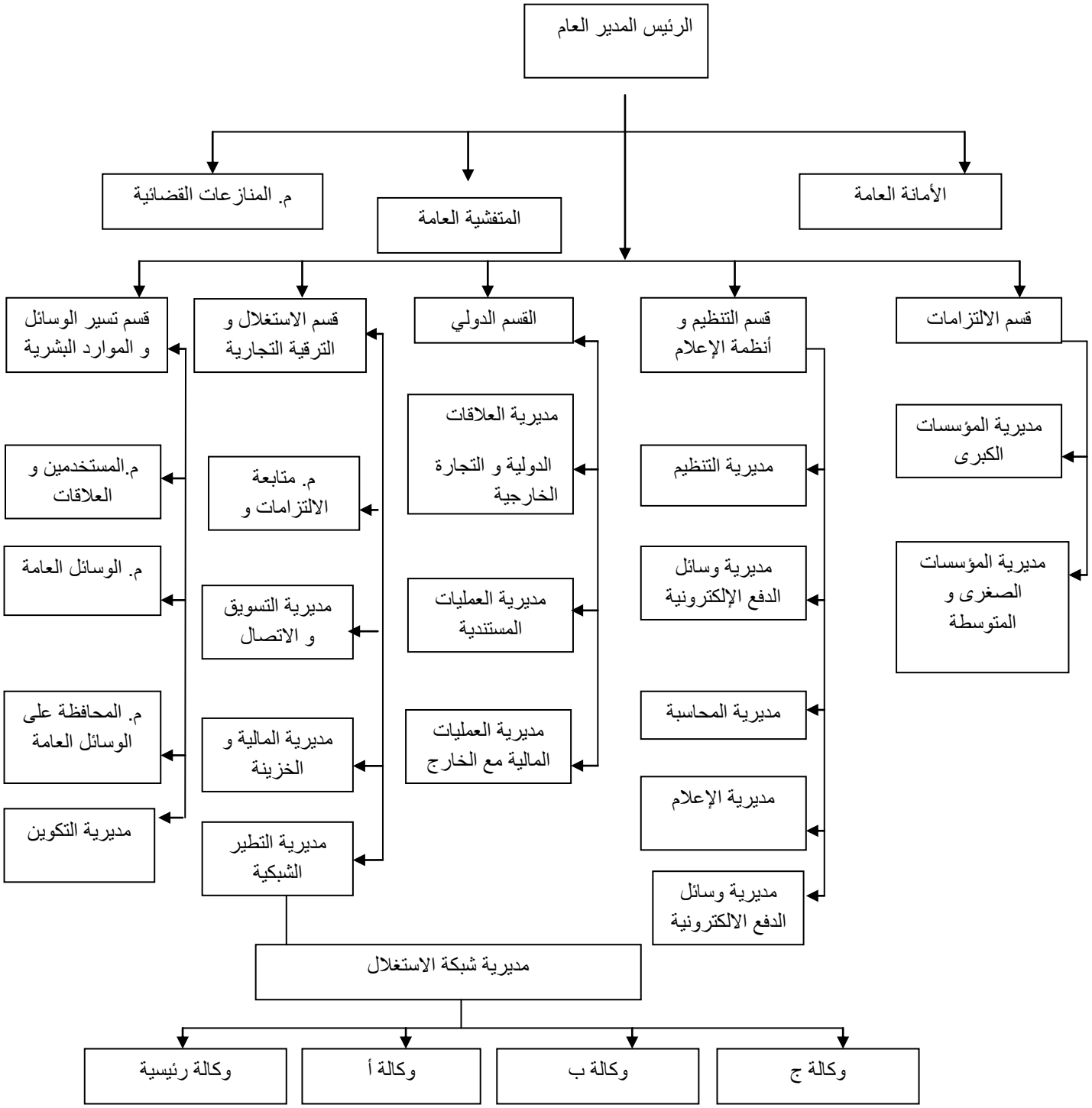

المصدر: الطاهر لطرش- تقنيات البنوك-ديوان المطبوعات الجامعية-طبعة2- ص20.

تعليق: للبنك الوطني الجزائري مديريات خاصة بكل المصالح والتي من بينها شبكة الاستغلال التي تتفرع منها عدة وكالات

2- الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بتيسمسيلت

شكل رقم (3) الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بتيسمسيلت

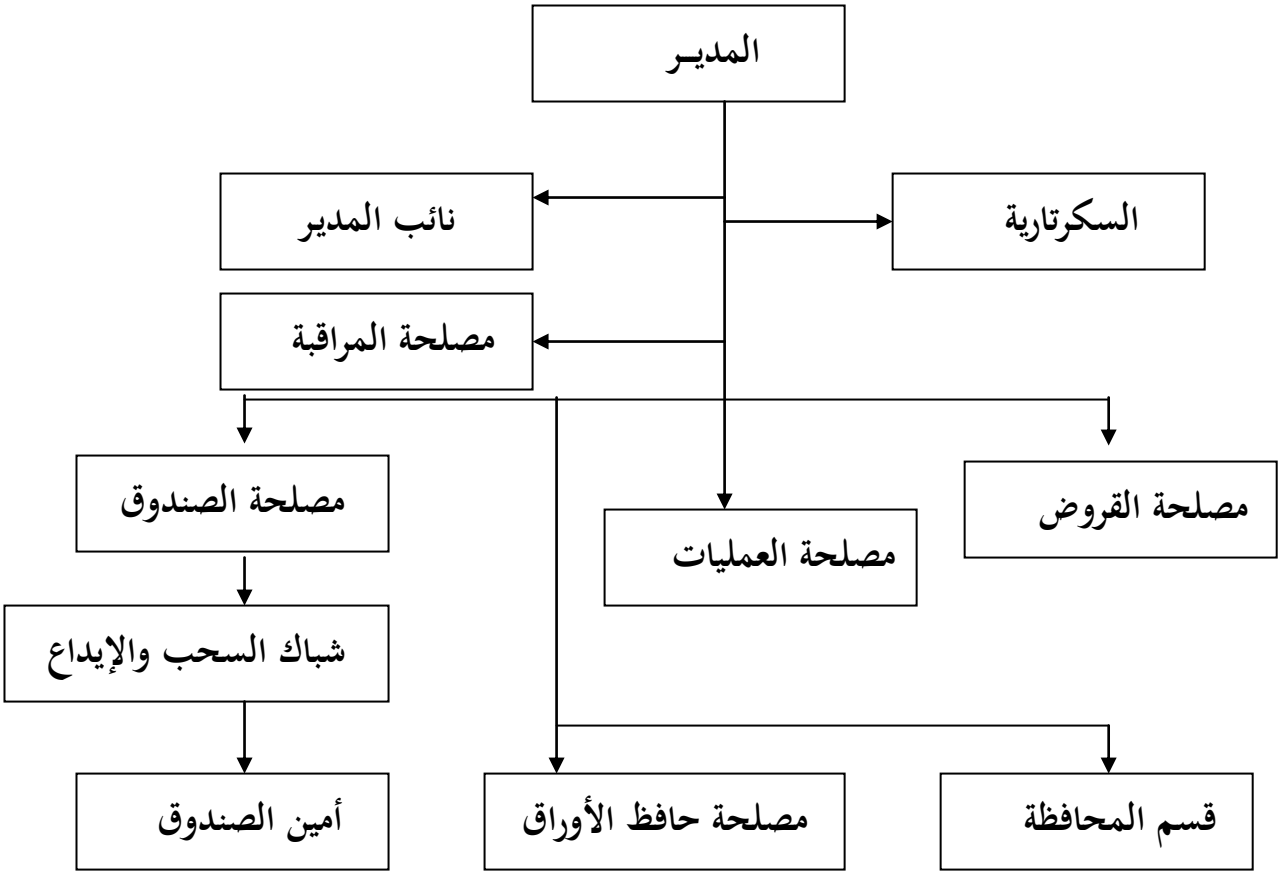

المصدر : وثائق داخلية من البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت

تعليق: البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت يحتوي على مجموعة من المصالح كباقي الفروع الاخرى وهو فرع من الوكالة الرئيسية الشلف.

1- الخلية الإدارية:

وهي الخلية المسيرة للوكالة، بحيث تضم: المدير، نائب المدير، الأمانة العامة.

1-1-المدير: وهو أعلى جهاز في الوكالة حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الشكل التنظيمي. ومن أهم مهامه:

-السهر على تطبيق القوانين وممارسة الرقابة على الموظفين

- يقوم بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة وإعداد الميزانية السنوية

- كما يقوم المهام اليومية المتداولة كإمضاء على الوثائق المهمة,استقبال شكاوي الزبائن....الخ.

1-2-نائب المدير: وهو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك, ويقوم بـ:

-تسيير المستخدمين وتوفير الوسائل العامة من مطبوعات الوثائق

-يقوم بجميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير كما يمثل كعضو استشاري في فحص القروض المقدمة.

1-3-الأمانة العامة: تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة, كما تعمل على:

- إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح.

- تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات

- استقبال الزبائن القادمين للاستعلام

2-مصلحة الصندوق: تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق والتحويلات:

2-1-الصندوق: وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: صندوق رئيسي وآخر ثانوي، بحيث أن الرئيسي يستقبل

الودائع وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة.وهذا ما يجري العكس في الصندوق

الثانوي. ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

– **الإيداع:** وهو إضافة مبلغ معين سوء كان لحساب خاص أو للغير.

– **السحب:** يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه اما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

2–2–التحويلات: تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الآمر) وإيداعه في حساب لشخص آخر (المستفيد). وتسير هذه العملية بناءا على طلب الزبون فقط.

3–مصلحة القروض والالتزامات: تعمل هذه الخلية من خلال 5 مصالح في مجال القروض وهي: مصلحة الدراسات، مصلحة القروض المصغرة، مصلحة قروض المؤسسات المصغرة، قروض القطاع العام والخاص، مصلحة القرض العقاري+أسرتك. أما مصلحة الالتزامات تهتم بـ 3 مصالح: المتابعة الإدارية، مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، قسم النشاط التجاري.

4– مصلحة التعاملات الخارجية: وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات الى خارج الوطن، بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:

4–1–قسم الصرف: يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي. يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

4–2–قسم التجارة الخارجية: يهتم بكل من الاعتماد والتسليم المستندي:

–الاعتماد المستندي: يعرف حسب قانون البنكي أنه تعهد مكتوب من طرف البنك ويطلب من المشتري(الآمر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.

–التسليم المستندي: هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق.

المطلب الثالث :وظائف و أهداف البنك الوطني الجزائري.

تتعدد وظائف البنك الوطني الجزائري بتعدد اهدافه ويمكن طرحها على النحو الاتي:

الفرع الاول: وظائف البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري و الهام و يقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجاري المتعارف عليها في المهنة البنكية و كل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية و عمليات القرض في إطار التشريع المعمول به و القوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر و نذكر خاصة قانون النقد و القرض .

كما انه من الممكن أن يكتتب على أي شكل كان.أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

كما انه الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون من مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو خارج على أي شكل كان كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

و عموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي :

-تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.

- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به.

- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات و التحويلات...

- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.

- منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل.

- خصم الأوراق التجارية و المالية.

- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم.

- تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها.

– معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل، و كل أنواع القروض، الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية .

الفرع الثاني أهداف البنك الوطني الجزائري:

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني :التحديات التي تواجه البنك الوطني الجزائري في تطبيق انظمة الدفع المتوفرة

تسعى الجزائر لمسايرة متطلبات العصر بصفة تدريجية ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالصيرفة الإلكترونية هي نظام حديث على البنوك، وأهم وسيلة فيها هي إستخدام الكمبيوتر وشبكة الإنترنت، ويعّد البنك الوطني الجزائري من البنوك الجزائرية التي مارست الصيرفة الإلكترونية ، وذلك عن طريق إدخال تقنيات من شانها مواكبة التطورات الحاصلة.

المطلب الاول: نظم الدفع المتوفرة في البنك

من خلال الدراسات التي قمنا بها لمعرفة خدمات الصيرفة من طرف البنك الوطني الجزائري –وكالة تيسمسيلت– وجدنا انها تعاني من تاخر ملحوظ في تقديم مثل هذه الخدمات فهي تنحصر فقط في:

1– الصيرفة الإلكترونية من خلال أجهزة الصراف الآلي:

تعتبر هذه الخدمة آلية من آليات إتمام العمل المصرفي، فهي تعتمد على وجود أجهزة طرحت للزبائن لتلبية حاجياتهم آليًا دون الإتصال بالبنك مباشرة، وهناك نوعين من الأجهزة:

- الموزعات الالية النقدية.DAB
- الشبابيك الالية البنكية GAB

وبالنسبة لبنك BNA –وكالة تيسمسيلت– وجدنا انها تستخدم الموزعات الالية النقدية DAB بالاضافة الى الشبابيك الالية البنكية GAB، والذي يسمح بعملية سحب النقود وفق سقف معين، إضافة إلى تقديم خدمات أخرى كإمكانية التحويل من حساب إلى آخر، التعرف على الرصيد...الخ ، حيث بدأ إستخدامها سنة **2003** ، ويتم تغذيته بالنقديات اللازمة خاصة أيام العطل والإجازات الرسمية على أن تكون هذه النقديات جيدة ومفّرزة في أربعة طوابق بما يسمح بأداء الخدمة على أكمل وجه.[1]

وسوف نتطلع على كيف يتم السحب من الصراف الالي في الجدول الموالي.

[1] مقابلة مع نائب مدير الوكالة، بن يحي محمد ، تاريخ اجراء المقابلة 2015/05/12.

الجدول (3) يوضح خطوات عملية السحب من جهاز الصراف الآلي

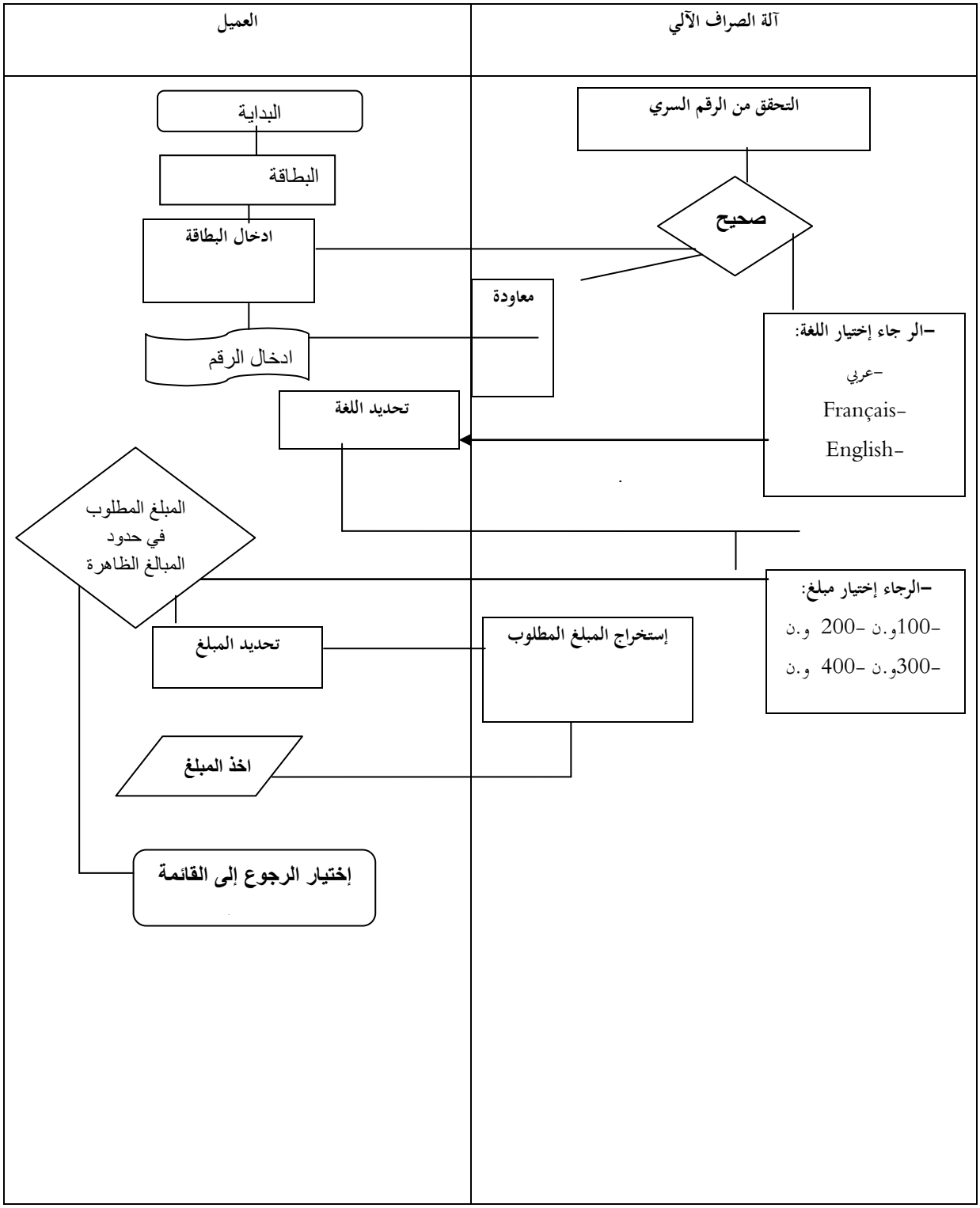

المصدر :نادر إبراهيم السواح ،" **النقود البلاستكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك** " ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2005 ، ص18

تعليق: عملية السحب من الصراف الالي تتم بادخال الرقم السري، ثم اختيار الغة وبعدها تحديد المبلغ المطلوب.

-يمكن حصّر أطراف التعامل في البطاقة الالكترونية للبنك في[1]:

-المنظمة العالمية التي ترعى البطاقة (فيزا أو ماستر كارد)

-البنك المصدر للبطاقة

-حامل البطاقة

-التاجر أو الشركة التي ترعى البطاقة

-بنك التاجر (البنك الذي يتعامل معه التاجر)

ويتم التعامل بين الأطراف بالخطوات التالية:

1 – تبرم إتفاقية بين المنظمة التي ترعى البطاقة والبنك يخول بموجبها بإصدار البطاقات للعملاء.

2 –يصّدر البنك بطاقة للعميل وفق حدود إئتمانية تبعًا لوضعه المالي.

3 –نفترض أن هذا العميل إستخدم بطاقته للشراء، أو الحصول على خدمة على أن يكون التاجر مقدم السلعة أو الخدمة متعاقد مع نفس المنظمة، فإذا حصل العميل على السلعة فإن التاجر يطلب منه البطاقة ويتأكد من مدة صلاحيتها وبياناتها، ثم يحّرر له إشعارات البيع ويطلب منه الإمضاء عليها، ويتأكد من تطابق الإمضاءين (البطاقة والإشعارات).

4 –يقوم التاجر بإرسال شعارات البيع إلى بنكه ،وبدوره يقوم البنك بتسديد قيمة الإشعارات للتاجر مخصوم منها عمولة متفق عليها بينهما.

5 –يقوم بنك التاجر بإرسال جميع العمليات المالية المحتسبة للعملاء إلى المنظمة وهي بدورها ترسلها إلى البنك المصدر للبطاقة والقيام بعمليات المقاصة ليتم تحصيل مبلغ الإشعارات من البنك المصدر إلى بنك التاجر.

6 –يقوم بنك المصّدر للبطاقة بخصم المبلغ من حساب عميله مع إحتساب عمولة على المشتريات وبطبيعة الحال يكون العميل متحصل على إئتمان بسقف محدد.

[1] مقابلة مع نائب مدير الوكالة، بن يحيى محمد ، تاريخ اجراء المقابلة 2015/05/12.

جدول (4)يوضح منح بطاقات CIB للمتعاملين في الوكالة:

السنة	بطاقة CIB clasique	بطاقة CIB gold
2008	0	0
2009	1	0
2010	3	0
2011	421	1
2012	1246	2
2013	2452	2

المصدر: معلومات من البنك BNA

تعليق: بدئت الوكالة بمنح البطاقات نهاية سنة 2009 ، حيث اصبح عدد البطاقات الممنوحة يرتفع شيئا فشيئا الى ان اصبح حوالي 2452 بطاقة كلاسيك و بطاقتين golde.

صورة للبطاقات الممنوحة في البنك الوطني BNA وكالة تيسمسيلت

2- التحويلات المالية البنكية:

تتم عملية التحويل المالي من حساب إلى حساب (دائن ،مدين) ، عن طريق ملئ إستمارة تدعى با:" **أمر بالتحويل** "، وتحوي هذه الإستمارة مجموعة من المعلومات تخص المانح للآمر وجزء يخص المستفيد، وخانة متعلقة بالمبلغ، ولابد أن يكون هذا الآمر صادر من صاحب الحساب في البنك إلى مدير البنك بتحويل هذا المبلغ، وبعدها يتم التحويل المالي من حساب إلى حساب، ويشترط في التحويلات المالية أن لايتجاوز المبلغ المحّول 1.000.000.00دج، وعند هذه العملية يكون هناك ثلاث نسخ(نسخة للعميل، ونسخة للوكالة ، نسخة للمديرية).

3-المقاصة الإلكترونية:

تتمثل هذه العملية في معالجة العمليات إلكترونيًا، حيث ظهرت هذه التقنية لكي لا تصبح البنوك غارقة في كتلة هائلة من الأشغال التكرارية الباهظة، ومنه فإن آلية المقاصة الإلكترونية بإمكانها حل هذه المشاكل والإستجابة إلى متطلبات البنوك ومتطلبات الزبائن في آن واحد، فهي بطبيعة الحال نظام له علاقة بنظام الإعلام الآلي عن بعد téle (informatique) تستخدمه البنوك فيما بينها، وتكمن خاصيته أنه يحسب عند نهاية كل مرحلة تبادل الأرصدة الصافية التي تسمى" **أرصدة التسديد** " .

وعند قيامنا بالدراسة التطبيقية حول إستخدام المقاصة الإلكترونية في البنك الوطني الجزائري - وكالة تيسمسيلت BNA- وجدنا انها بدئت العمل بهذه التقنية في أواخر **2007**، عن طريق الشبكة الداخلية التي تربط البنك بالبنوك الأخرى وتشرف على هذه الشبكة مصلحة الصندوق، وتتطلب المقاصة الإلكترونية:[1]

-جهاز الكمبيوتر

-جهاز SCANER (قارئ الشيكات).

تتم عملية المقاصة بنفس الطريقة التقليدية لكن بشكل إلكتروني، حيث يتم تغيير الشيكات من الشيك العادي إلى الشيك الرقمي LE CHEQUE NUMRIQUE، فيتم إرسال الشيكات عبر شبكة

[1] من ارشيف البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت رقم 277.

الإنترنت بعدها يتم فرز المخالصات في غرفة المقاصة على مستوى البنك المركزي ليتم إرسالها بعد ذلك إلى DMP المسؤولة عن توزيع الشيكات كل لبنكه وخلال زمن أقصاه 4 أيام.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الوكالة حول تطبيق مشروع الصيرفة الالكترونية

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف البنك لنقل العديد من التقنيات المصرفية الحديثة والإستفادة من التكنولوجيات الحديثة التي جاءت بها الثورة الرقمية، إلا أن هناك العديد من التحديات والصعوبات يمكن إدراجها كالأتي:[1]

1)- : ضعف البنية التحتية اللازمة لإقامة مثل هذه المشاريع (كالنقص في الشبكة العالمية للمعلومات Internet، وكذلك نقصها وضعفها مابين البنوك).

2)- نقص التشريعات الضرورية لتسهيل إنتشار الأعمال الإلكترونية، وخصوصًا المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية.

3)- عدم ثقة الزبون بوسائل الدفع الحديثة كالبطاقات الإئتمانية، فمازالت المفاهيم التقليدية مرسخة (النقود الورقية هي وسيلة الدفع الرئيسية والأكثر آمانا بالنسبة له).

4)- غياب البحث والتطوير لتوظيف هذه التقنية.

5)- ضعف التكوين القاعدي للأطر البشرية ذات الكفاءة، بالرغم من توفر الكفاءات والموارد البشرية اللازمة، إلا انها تعاني من قلة مرد وديتها وضعف فاعليتها وإنعدام روح المبادرة والإبداع فيها .

وير جع كذلك عدم إقبال الأفراد على التعامل المصرفي عبر الإنترنت أيضا إلى نقص الإعلام والإتصال، فالشعب الجزائري عموما لا يملك ثقافة تكنولوجية متطورة، فهو يفضل دائما التعامل الشخصي مع البنك.

[1] اجراء حوار مع مدير البنك.تاريخ اجراء المقابلة 2015/05/19.

جدول (5) يوضح اقبال العملاء على استخدام الاجهزة المتوفرة

نوع الجهاز	استعمال العملاء للجهاز
الموزعات الالية النقدية DAB	كل متعاملين بطاقات الدفع
الشبابيك الالية البنكية GAB	عملاء البنك فقط
جهاز TPE	قليل الاستعمال

المصدر: معلومات من البنك BNA وكالة تيسمسيلت

تعليق: اكثر الاجهزة استعمالا هو DAB لان مختلف المتعاملين لبطاقة الدفع يستخدمونه.

صورة للموزع الالي النقديي DAB

صورة للشباك الالي البنكي GAB

صورة لجهاز TPE

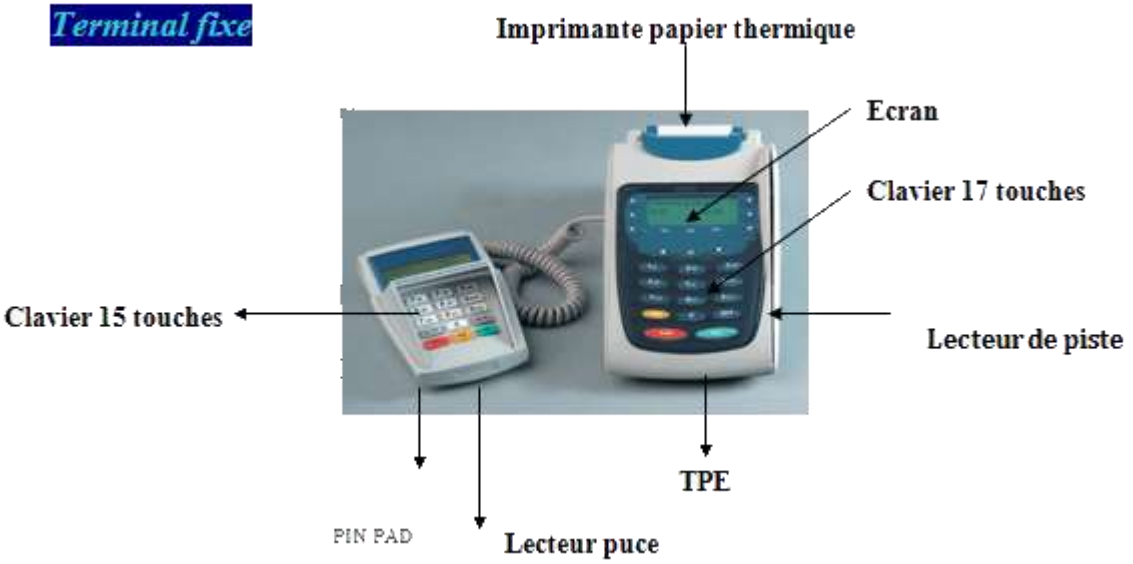

تعليق: جهاز TPE يسهل عملية السحب الا انه قليل الاستعمال من قبل العملاء.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الصيرفة الالكترونية بالنسبة للوكالة

مقارنتها بنضيرتها التقليدية للصيرفة الالكترونية عدة ايجابيات كما انها لها سلبيات على مستوى الوكالة وتتمثل في:[1]

1 – الإيجابيات :ونذكر منها

- ضمان الشيكات
- تقليل التكاليف
- تقليل صفوف الزبائن
- السرعة في الأداء
- كسب عملاء جدد
- تو فير الوقت
- يتم تقديم الخدمات على مدار الساعة 24 سا/24

[1] مقابلة مع مدير المالية و المحاسبة للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت رقم 277

- زياد ة الإيرادات نتيجة زيادة حجم المعاملات...

2- السلبيات :ومن أهمها

- تعطل النظام المركزي يؤدي إلى توقف العمل و تعطل أداء الخدمات في وقتها

-عدم ثقة العملاء في هذا النظام.

المبحث الثالث: اثر الصيرفة الالكترونية في نشاط البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت

المطلب الاول: الوضعية التكنولوجية للوكالة

من خلال الزيارة الميدانية لبعض وكالات الشبكة والمقابلة الشخصية لمهندس دائرة الاعلام الالي، فانه قد تم الاطلاع ومعرفة مختلف انواع التكنولوجيا المستخدمة في البنك محل الدراسة، و التي نوردها فيمايلي:

الفرع الاول : الاجهزة التكنولوجية[1]

أ- شبكة الحسابات الالية: مختلف وكالات البنك مزودة باجهزة الكمبيوتر و الاجهزة المحيطة périphérique، وهي كل الاجهزة الاضافية و المساعدة للحساب في ادخال المعلومات مثل (الطابعات، وحدات التخزين، الماسحات،...) اضافة الى معدات تكنولوجية اخرى تستعمل في عملية الاتصال مثل الهاتف و الفاكس.

تشكل اجهزة الكمبيوتر في الوكالات او مديرية الشبكة شبكة محلية LAN من خلالها يتم ارسال و استقبال الرسائل الصادرة من مختلف الحسابات وذلك عبر كوابل ووفقا لبروتوكولات الاتصال، وتسمى الشبكة التي تربط وكالات البنك با Réseaux X25.[2]

ان مصالح البنك متصلة بالخادم الرئيسي، هذا الاخير يمكن استخدامه لعمل الاتي:[3]

- تخزين واسترجاع الملفات.
- ادارة الشبكة.
- ادارة المستخدمين.
- تحقيق الامن.

[1] مقابلة مع مدير البنك' تاريخ اجراء المقابلة 2015/05/19.

[2] اجهزة التوجيه (switch, retours)، تقوم بتوجيه المعطيات نحو الحسابات الشخصية فيما يربح الوكالة وقتا كبيرا، عكس ما هو عليه بالنسبة للمجمعات HUB.

[3] دائرة الاعلام الالي لوكالة تيسمسيلت رقم 277

وكل حساب شخصي على الشبكة له القدرة على الدخول على الخادم للحصول على برنامج او بيانات معينة وفق نظام العميل الخادم، اما عن البرنامج الرئيسي الالي الخاص بتسيير العمليات البنكية فيعرف باسم DANSYS .[1]

ب- تكنولوجيا الصراف LE CONTEUR DE BILLETS: تقوم هذه الاجهزة بعد الاموال ومعالجتها وكشف الاوراق النقدية المزورة بهدف مواجهة الغش و التحايل، اذ تتوقف هذه الالة بمجرد مرور ورقة نقدية مزورة، فضلا عن تجهيزها باشعة فوق البنفسجية التي تكشف الصكوك المزورة من خلال قطعة زجاجية صغيرة في شكل زجاجة المجهر تاتي على وجه الالة وتظهر فرقا بين الصك المزور و الصك السليم من خلال خطوط رقيقة تظهر على الصك غير المزور.

جدول (6) يوضح اشكال الصيرفة في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيسمسيلت

النوع	العدد
الشبابيك الالية البنكيةGAB	1
الموزعات الالية النقدية DAB	2
TPE	1
CARTECIB CLASIQUE	2452
CARTE CIB GOLD	2

المصدر: معلومات من البنك BNA

تعليق: اشكال الصيرفة الالكترونية في الوكالة تقتصر على جهازين DAB و جهاز GAB وجهاز TPE.

الفرع الثاني: شبكات البنك الوطني الجزائري

أ- شبكة الانترنيت: ان البنك الوطني الجزائري مزود مزود بشبكة الانترنيت كباقي البنوك التجارية وله موقع خاص على شبكة الانترنيت، وذلك نابع من طبيعة نشاطه في قطاع الخدمات المالية ومن متطلبات

[1] مقابلة مع مهندس دائرة الاعلام الالي ، تاريخ اجراء المقابلة 2015/05/14.

المنتوج الاتصالي. يستخدم البنك شبكة الانترنيت استخداما تسويقيا من خلال موقعه الالكتروني و الذي يلعب دورا ترويجيا مهما لخدماته المصرفية وثقافته وتاريخه.

ب–شبكة العمليات المصرفية المنزلية: هذه التجربة الجديدة (التقنية) بامكان البنك الاعتماد عليها مستقبلا فصد اعطاء النوعية و الاداء العالي في القيام بالعمليات المصرفية، فهي تمثل رمزا للتحديث ووسيلة الاتصال قوية مع الزبائن.

وللتذكير فان مشروع اقامة خدمة البنك المنزلي ما تزال في طور الانجاز وهو بصدد دراسة فنية من قبل اطارات البنك، الا ان التعريف بهذه الخدمة وتقنياتها موضحة بموقع البنك الالكتروني.

ج– شبكة المقاصة الالكترونية بالبنك: في اطار سياسة العصرنة التي اتبعها البنك واعتماده لالية المقاصة، قام بالانخراط فيما يسمى بنظام الجزائر للمقاصة الالكترونية، وقام بانشاء مصالح للمقاصة على مستوى مختلف وكالاته.

المطلب الثاني:تاثير الصيرفة الالكترونية على انتاجية وفعالية نشاط الوكالة

بدا البنك باستخدام الصيرفة الالكترونية وذلك بعد تبني الجزائر نظام الصيرفة الالكترونية للإلتحاق بالدول المعاصرة(عصرنة المصارف) ، وذلك عن طريق الشبكة المحلية في ماي 2007، وذلك نظرًا لما توفره هذه التقنية من السرعة في الانجاز و التوفير في الوقت، إذ أن الخدمات التقليدية تتطلب الكثير من التكاليف [1]: كأجور العمال نظرًا للعدد الكبير الذي يتطلبه إنجاز و تقديم هذه الخدمات، وكذا مصاريف النقل، أما بالنسبة للصيرفة الإلكترونية فالتكاليف فيها منخفضة من حيث مصاريف العمال لأنها لا تتطلب الكثير من العمال فيكفيها عامل واحد يقدم جميع الخدمات و من جهة أخرى تكاليف المعدات و الأدوات المستعملة في هذه التقنية أقل فمثلا : يمكن إستعمال طابعة واحدة بمجموعة من الحواسيب كما أنه من ناحية المخاطر فالصيرفة الإلكترونية خدماتها أقل عرضة للمخاطر نظرا لشّدة الرقابة عليها فقد تحدث فقط نتيجة خطأ من قبل العامل المسؤول في البيانات أو حدوث عطل في النظام الرئيسي لكن سرعان ما يتم إصلاحه، أما الخدمات التقليدية عرضة للضياع و السرقة و التزوير و غيرها .

[1] مقابلة مع مدير البنك، تاريخ اجراء المقابلة 2015/05/19.

فمن خلال ما قمنا به من دراسة تطبيقية حول أثر إستخدام الصيرفة الإلكترونية على الوكالة، تواصلنا أن الصيرفة الإلكترونية ساعدت هذه الوكالة على:

-تحسين أدائها باقتصاد الوقت و التكلفة

-الإستفادة من الخدمات بجودة عالية و بتكلفة و جهد أقل بالتالي كسب عدد كبير من الزبائن الجدد و التنويع في الخدمات و التقليل من صفوف العملاء.

المطلب الثالث: فاعلية الصيرفة الالكترونية في انظمة البنك الوطني الجزائري –وكالة تيسمسيلت – B.N.A.

إن إعتماد الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي للبنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت أتاح لانضمته دخول العصرنة من أبوابها الواسعة سواء تعلق الأمر بالبنك مع عملائه أو مع المصارف الاخرى وحتى مع مختلف الوكالات الأخرى، و هي تمنح عدة إمتيازات مثل :[1]

1- تخفيض النفقات التي يتحملها البنك في أداء الخدمات و التسهيلات التي يطمح في الاعتماد عنها بغرض كسب عدد هائل من العملاء الجدد ومنحهم الثقة التامة في التعامل مع البنك، و التواجد على الأنترنت قادر على التكفل بالوصول إلى عدد كبير من الزبائن و تقديم خدمات جيدة و متنوعة و بتكلفة أقل، إضافة إلى إمكانية تسويق خدماته المصرفية، فضلا عن التعاملات بين المصارف و المبادلات الإلكترونية .

2- إن إستخدام الانترنت في الوكالة يشكل نافذة إعلامية لتعزيز الشفافية و ذلك من خلال التعريف بهذا المصرف و ترويج خدماته و الإعلام بالنشرة و تطورات المؤشرات المالية لوضعها تحت تصرف الباحثين و سائر الأطراف الأخرى المعنية بالأمر.

3- تساهم ثورة الإتصالات و المعلومات في الشؤون الحياة اليومية و ذلك بتحسين و تسهيل معيشة العائلات و الأفراد بترقيتها للأفضل و تطوير المجتمع بتمكينه من وسائل جديدة .

[1] مقابلة مع مدير البنك، تاريخ اجراء المقابلة 2015/05/20.

4- سرعة الانجاز وتوفير الوقت داخل الوكالة مما يساهم على تحفيز العملاء بمواصلة التعامل مع الوكالة نظرا للتسهيلات التي تقدمها الوكالة، من خلال إقامة أنظمة دفع إلكترونية تساهم في تطور أدائها و ترقيتها .

5- مواكبة البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت للتطورات المختلفة في ميدان الخدمات المصرفية الإلكترونية و البنك من جهته مستعد للإندماج في الإقتصاد الوطني و يبحث عن جلب الإستثمار المتنوعة خارج نطاق تدعيم الشباب والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

فلقد ساهم نضام الصيرفة الالكترونية على انعاش مداخيل البنك الوطني الجزائري بشكل عام و وكالة تيسمسيلت بشكل خاص بالاضافة الى منح الثقة التامة للزبائن اتجاه الوكالة مما ادى الى توسيع نطاق الاستثمار بالبنك.

خلاصة الفصل:

ان أهمية النظام المصرفي الذي يعتبر عجلة الإقتصاد بما يقوم به من عمليات التمويل و الدعم و تنشيط و تفعيل العمليات الإقتصادية ، و تسهيل عملية إندماج الإقتصاد في الإقتصاد العالمي و ذلك بمواكبة كل تطور يشهده و الإستفادة من كل ما يقترحه من حلول أهمها الصيرفة الإلكترونية.

فابلنسبة للبنوك الجزائرية لا يزال مفهوم الصيرفة الإلكترونية غائبا عنها وذلك لأن المنظومة المصرفية الجزائرية مازالت تتخبط في المشاكل و متاهات البرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء كبير منها يعتمد على عصرنة النظام المصرفي و إعتماد الصيرفة الإلكترونية على وجه الخصوص.

فمن خلال دراستنا التطبيقية على مستوى البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت وجدنا أنها لحد الان لم تطبق فيه التكنولوجيات الحديثة التي عرفناها بالصيرفة الإلكترونية ماعدا خدمات : الصيرفة عبر أجهزة الصراف الآلي، القاصة الإلكترونية، وبطاقات السحب. ومن هنا يمكننا الاجابة على التسائل المطروح: وكالة البنك الوطني الجزائري باتيسمسيلت مازالت تعجز عن اعتماد صيرفة الكترونية متطورة في تقديم خدماتها.

لايختلف اثنان على أن ما شهده عالم الصيرفة من تحولات في العشرية الأخيرة قلب عالم المال والأعمال رأسا على عقب، وعمق الفجوة الرقمية بين الدول الصناعية والدول النامية، وخلق متاعب كبيرة لحكومات تسعى للاندماج في هذا الاقتصاد الجديد، كما ضاعف من حدة المنافسة في السوق المالية والمصرفية على المستوى العالمي.

إن إرادة التغيير والإيمان به أسبق من الإمكانيات، فكثيرا ما تكون الموارد متاحة ولكن مقاومة التغيير العنيفة تحول دون تحقيق الأهداف، ويبدو أن هذا ينطبق تماما على حكاية الإصلاح المالي والمصرفي في الجزائر، التي بدأنا سماعها منذ أزيد من عشرية.

و ذلك لا يعني مطلقا التشكيك في النوايا أو الإنقاص من الجهود الدولة في القيام بالاصلاحات المالية، ولكن القطاع المصرفي الجزائري بحاجة ماسة الى تعميم وتطوير الصيرفة الالكترونية في هذا الاخير وبشكل يتماشى مع التطور الحاصل ، فأول ما يجب تعلمه هو جدولة الأنشطة وضبط الآجال، بعد أن تكون الأهداف واضحة بطبيعة الحال، ثم متابعة المشاريع خطوة بخطوة، ومحاسبة القائمين عليها على كل خطوة في الوقت المحدد.

ومع تزايد نمو تكنولوجيا المعلومات و الاتصال والإنتشار الواسع لشبكة الإنترنت وأثاراها على البنوك ونشاطاتها ادى ذلك لوجود انظمة دفع إلكترونية ووسائل حديثة تتلائم مع متطلبات هذا الإقتصاد الجديد ولهذا قمنا سابقا بطرح اشكاليتنا و التي كانت على النحو الاتي: **ما مدى مساهمة الصيرفة الالكترونية في تنمية القطاع المصرفي الجزائري ؟**

كما إن الاندماج في الاقتصاد الجديد يقتضي السرعة في التنفيذ، ومع الأسف نريد الدخول في هذا السباق بسير السلحفاة، وينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حاليا فرصة قد لا تعوض، وينبغي استغلالها في إنجاز مشروع الصيرفة الإلكترونية على سبيل الأولوية، وهذا لايتاتى الا من خلال إشراك المبادرات الخاصة، بما فيها المصارف المتواجدة في الجزائر، في هذا المشروع، ذلك أن رهان الدولة وحده لم يكتب له النجاح فيما سبق كونه مرتبط بعصرنة المصارف، فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال، بالتكوين والتدريب المستمرين للقوى العاملة والتجديد في التجهيزات والمنتجات، وهو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك، بل واستحداث وظيفة بحث وتطوير في هذه المؤسسات.

I. نتائج البحث:

لقد أفضت هذه الدراسة الخروج بجملة من النتائج نوردها فيما يلي:

1. الصيرفة الإلكترونية هي إستعمال أو تقديم الخدمات المالية بوسائل الإلكترونية.
2. للصيرفة الإلكترونية فوائد عديدة قدمتها للإقتصاد من سرعة و أمان و تطور.
3. إن إعتماد الصيرفة الإلكترونية يتطلب وجود بيئة إلكترونية ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والإتصال.
4. إن تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية سوف يساهم في تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري، ويجعله يواكب التطورات العالمية الحاصلة.
5. تساهم الصيرفة الإلكترونية في بناء الإقتصاد الرقمي وتطوره.
6. أدّت ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصال إلى تطوير القطاعات المصرفية في مختلف الدول.
7. تطوير القطاع المصرفي يستلزم استعمال شبكة الانترنيت.
8. البنوك الإلكترونية و الإستثمار الإلكتروني، والتجارة والتسويق الإلكتروني مفاهيم حديثة جائت بعد ظهور تكنولوجيا الاعلام والاتصال.
9. تعاني الدول العربية من تأخر ملحوظ في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
10. القطاع المصرفي الجزائري بحاجة الى عصرنة انظمته اكثر من اجل مسايرة التطور احاصل في الانظمة المصرفية.

II.إختبار الفرضيات:

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإحاطة ببعض جوانبه، يمكننا إجراء إختبار لفرضياته كالتالي:

الفرضية الأولى: ومفادها أنه يقصد بنمو القطاع المصرفي ذلك التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المستخدمة في المجال المصرفي، والاعتماد على الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية التي تسعى البلدان العربية ومن بينها الجزائر لتحقيقها.

- هذه الفرضية صحيحة ولقد تم التحقق منها، بعد دراستنا لهذا الجانب فالقطاع المصرفي بدا في نمو متزايد، والفضل في ذلك يعود الى تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال المستخدمة في

هـذا القطـاع، فـان تطـور أي قطـاع مصـرفي مـرتبط بالاعتمـاد علـى الوسـائل التكنولوجيـة والمعلوماتية في انظمته.

الفرضية الثانية: والتي تنص على ان الصيرفة الإلكترونية تتمثل في إتباع أساليب الدفع الحديثة في النشاط المصرفي.

- هذه الفرضية صحيحة الى حد بعيد حيث ان الصيرفة الالكترونية لاوجود لها لولا توفر وسائل دفـع حديثـة في المصـرف، فتطـور وسـائل الـدفع وتكنولوجيـا الاعـلام والاتصـال يولـد صـيرفة الكترونية.

الفرضية الثالثة: وكانت تحتوي على ان المصارف الالكترونية هي مصارف حديثة تقوم بتسوية مختلف المعاملات بوسائل دفع حديثة وخدمات مميزة تخفض من الوقت والتكاليف.

- هـذه الفرضـية صـحيحة فالمصـرف الحـديث هـو كـل مصـرف تتـوفر فيـه تكنولوجيـا الاعـلام والاتصال بشكل مقنع ومقبول، ويحتوي على وسائل دفع حديثة تشمل مختلف المعاملات مما يؤدي الى توفير الوقت و الجهد وحتى التكاليف.

الفرضية الرابعة: ومحتواها إن تأخر الجزائر في مواكبة التطورات العالمية لاسيما في ميدان المعلومات والإتصال جعل تقصيرا في إستعمال المصارف لهذه التكنولوجيا وهذا لم ياثر في ضعف أداء الخدمات المصرفية، ومن أجل مواكبة هذه التطورات تبنت إدارات المصارف الجزائرية إستراتجيات مناسبة لمواجهة التحديات المتباينة، في ظل الإنفتاح المالي والتحرير المصرفي.

- الفرضـية خاطئـة فقـد تحقـق عكـس ذلـك مـن خـلال دراسـتنا واكتشـفنا ان تقصـير المصـارف الجزائرية في استعمال التكنولوجيا اثر سلبيا على هذه الاخيرة، وذلك من حيث الوقت و الجهد وحـتى ثقـة العمـلاء بمصـارفهم، والسـبب يعـود في ذلـك الى تـاخر الجزائـر في مواكبـة التطـورات الحاصلة في عالم التكنولوجيا مقارنة بالدول الاخرى، غير انها تسعى مؤخرا في التسارع من اجل الانفتاح المالي و التحرير المصرفي.

من خلال اختبار الفرضيات الاربعة نستنتج ان الصيرفة الالكترونية تساهم في تنمية القطاع المصرفي الذي يقوم اساسه على توفير وسائل دفع حديثة مستخرجة من تكنولوجيا الاعلام والاتصال المتطورة.

III.التو صيات:

- العمل على تقوية البنية التحتية لبناء قطاع مصرفي حديث و ذلك بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت.
- إن الإندماج في الإقتصاد الجديد يقتضي السرعة في التنفيذ، و مع الأسف نرى أن مشاريع التطوير معظمها لم ترى النور بسبب التماطل في تطبيق القوانين و الفساد و سوء التسيير.
- دعم قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال وتوعية المواطنين بمكانتها في الاقتصاد الوطني.
- تحديث وعصرنة النظام المصرفي الجزائري بإدخال التكنولوجيا المتطورة وتشجيع استخدامها في البنوك الجزائرية، ورسكلة المستخدمين وزيادة مهاراتهم في استغلال هذه التكنولوجيات من أجل ربح الوقت وتقليل التكاليف وتقديم خدمة ذات جودة للعميل.
- ترتبط عصرنة المصارف فضلا عن تطوير قاعدة التكنولوجيا الجديدة في الإعلام و الإتصال، بالتكوين و التدريب المستمرين للقوى العاملة و التجديد في التجهيزات و المنتجات و هو ما يقتضي تخصيص موازنات مناسبة لذلك، بل وإستحداث وظيفة البحث و تطوير هذه المؤسسات.
- إصدار القوانين والتشريعات التي تنظم وتضمن عمليات الصيرفة الإلكترونية.
- اصدار تشريعات ليست من اجل حماية الصيرفة الالكترونية بل تلزم المصارف على اتباعها.
- نشر ثقافة مالية ومصرفية من خلال الوسائل الإعلامية المتنوعة داخل المجتمع.
- تعد الشبكة المصرفية للمصرف الواحد أو ما بين المصارف، مدخلا أوليا لعملية العصرنة و هو ما يظل غالبا لحد الآن.
- ينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حالياَ فرصة قد لا تعوض وينبغي إستغلالها في إنجاز مشروع الصيرفة الإلكترونية على سبيل الأولوية.

IV.أفاق البحث:

نشير في الأخير إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، بل هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة، فتعتبر آفاقا مفتوحة لأبحاث لاحقة نذكر منها:

- شركة الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية AEBS.
- أثر الصيرفة الإلكترونية على الأداء التجاري.
- آفاق البنوك الإفتراضية في الجزائر.

الفصل الاول : الصيرفة الالكترونية في ظل توفر وسائل الدفع الحديثة

الفصل الثاني : الاصلاحات المتعاقبة للنظام المصرفي الجزائري في ظل تطور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال

الفصل الثالث : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيسمسيلت BNA

مـــقـــدمـــة

خـــاتـــمـــة

قائـــمة المـــراجـع

الكتب:

1-محمود محمد أبو فروة **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنيت** الطبعة الأولى الإصدار الأول 2009.

2-زهير بشنق ، **العمليات المالية المصرفية الالكترونية**،اتحاد المصارف العربية،بيروت 2006 .

3-جمال زكي الجريدلي، **البيع الالكتروني للسلع المقلدة عبر شبكة الانترنيت**، دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

4-**دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري** ، 2012، الاكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية -العدد8

5-اتحاد المصارف العربية، **إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي**، 2002 .

6-**النشرة الاقتصادية لبنك الإسكندرية**، المجلد الخامس والثلاثون،الإسكندرية، 2003 .

7-**دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات المصرفية** ،أوراق مصر البحثية ،مصرف ،العدد الرابع ،1998.

8-روب سميس واخارون، **التجارة الالكترونية**، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، سلسلة مرشد الاذكياء الكامل، الطبعة الاولى.

9-محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

10-د. طاهر لطرش، **"تقنيات البنوك"** الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر ، 2003 .

11-طارق عبد العال ،حماد، **التجارة الالكترونية** ، 2005/2004.

12-محمد لكصاسي، **تطورات الوضعية المالية و التقنية في الجزائر**، تدخل لمحافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، **2008/07/13**.

13- محمد خليفة، **الحماية الجنائية لمعطيات الحساب الالي**، دار الجامعةالجديدةن دون طبعة، 2007.

14-لعشب محفوظ، **القانون المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

15- مدحت صادق، **أدوات وتقنيات مصرفية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001.

16- عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دراسة للمبادئ الحاكمة لاقتصاديات النقود والبنوك والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.

المذكرات:

1-الطيب ياسين **متطلبات الصيرفة الالكترونية في ظل الرهانات المستقبلية المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية** جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف – أيام 04-05 ديسمبر 2007.

2-محمد زهير ع.الأمير **"الصيرفة الالكترونية ومدى توافر متطلبات تطبيقها في المصارف العراقية"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية غير منشورة سنة 2001.

3-بختي، **دور الإنترنت وتطبيقاته في مجال التسويق دراسة حالة الجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،الجزائر 2002.

4-د بن عزة م امين +زوهري جليلة **مداخلة بعنوان واقع المصارف الجزائرية في تطبيق نظام الدفع الالكتروني**، دراسة حالة بدر الملتقى الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و اشكالية اعتماد التجارة الالكترونية.

5-الدكتور عرابة رابح أستاذ محاضر جامعة الشلف **دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الالكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري** .

6-بوعافية رشيد ، **"الصيرفة الإلكترونية و النظام المصرفي الجزائري"** ، مذكرة نيل شهادة ماجيستير في العلوم الإقتصادية ، البليدة 2005 .

7-تقرورت محمد، **"واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،، 2005 .

8-ساهل سيدي محمد، **أفاق تطبيق التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية**، شهادة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان2004 /2005.

9-بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية**، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (فرع التحليل الاقتصادي)، جامعة الجزائر، (2005-2006).

10-د. بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002-2003.

المجلات:

1-تطار محمد منصف **النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية** مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة العدد الثاني جوان 2002.

2-نبيل محمد أحمد صبيح: **بعض الجوانب القانونية لبطاقة الوفاء و الائتمان المصرفية**، مجلة الحقوق ، جامعة الكويت، عدد 1 السنة 2003 .

3-سيم كاراكاداج ومايكل تيلور، نحو معيار مصرفي عالمي جديد **مقترحات لجنة بازل**، مجلة التمويل والتنمية مارس 2001 .

4-عبد المجيد قادري، **الوفاء الالكتروني مجلة العلوم القانونية**، جامعة باجي مختار عنابة، العدد 12، جوان2008.

5-هايزو هوانج ،كال واجيد،**الاستقرار المالي في إطار التمويل العالمي**، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2002.

6- د. أحمد محمود عبد الكريم **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**،كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة المجمعة، المجلة عدد8 -2012.

المقالات:

1-مقالة ل: عبد الرحمن رمزي عداس مدير مخاطر الائتمان بالبنك الأهلي التجاري، بعنوان **إدارة مخاطر الائتمان** ، جريدة الوطن، العدد 728، الموافق لـ 27 سبتمبر **2002**، متواجدة على الموقع الإلكتروني: http://www alwatan.com.

2-شعباني عزوز مفتش التربية الوطنية للتسيير المالي و المادي **تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و التسيير بقاعدة البيانات** . المفتشية العامة . وزارة التربية الوطنية .

3-**الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية –**العدد 8 -2012 .

القوانين:

1- قانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990، والمتعلق بالنقد والقرض، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 18 بتاريخ 1990/04/14.

المؤتمرات:

1-د.مفتاح صالح,معارفي فريدة **مشاركة في المؤتمر العلمي الخامس جامعة فيلادلفيا**، كلية العلوم الادارية و المالية، عمان-الاردن 4-5 يوليو 2007.

2-ايت زيان كمال و حورية ايت زيان، الملتقى العلمي الرابع **مداخلة بعنوان الصيرفة الالكترونية** في الجزائر.

3-مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، أكتوبر 2010 .

4-ربحي كريمة، **تسويق الخدمات المصرفية**، مداخلة مقدمة في ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الإقتصادية ، واقع و تحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر يومي 15/14 ديسمبر 2004.

5-بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسات النقدية**، الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق.

المراجع باالغة الاجنبية:

1-Wery etienne, facture, monnaie, litec, paris, 2003,

2-Marcel Aucoin, «**Vers l'argent électronique-banque d'hier,d'aujourd'hui et demain »,** collection Banque et stratégie dirigée par Christian de Boissieu, édition :Séfi, Canada, 1996.

المواقع على الانترنيت:

1-http://www.dinersclubsaudi.com

2- www.americanexpress.com.sa : الخدمات الالكترونية

3- مغاوري شلبي، **"البنك المحمول والنقود"**، **http://www.onislam.net/arabic/nama/news/**.

4-http://wwwarabgaw.org/2-banking.htm. البنوك الالكترونية

5-distributeurs automatique de billets DAB-

6-www.bank-of-algeria.dz - موقع بنك الجزائر على الانترنيت،

7-http://www.elmaouid.com/index - جريدة الموعد اليومي،

8- www.dr_alotaibi.com